دعوى الاختلاط بين النفي والإثبات في رواية سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِيِّ

دراسة نقدية تطبيقية

بحث مقدم لنيل درجة الأستاذ المساعد

إعداد

أحمد محمد إبراهيم خاطر

دكتوراه الحديث وعلومه، جامعة الأزهر

كلية أصول الدين، القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلا بِاللَّهِ ﴾ (١)

(١) «سورة: هود، جزء من آية: ٨٨».

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه، والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله تباركت أسماؤه وصفاته أنزل على رسوله ﷺ أفضل كتاب، وجعل بيانه على يديه ﷺ ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[1].

وكان الرسول ﷺ في بيانه لما أُنزل إليه لا ينطق عن الهوى ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[2]، فحفظ الله تعالى لهذه الأمة البَيَانَ والمُبَيَّنَ جميعًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[3].

وامْتَنَّ الله تعالى على طائفة من هذه الأمة وشرفها بتَحَمُّل وتبليغ هذه الأمانة العظيمة إلى من يليها من القرون والعصور؛ فاستفرغوا الجهد في نقل هذا الوحي والحفاظ على سلامته من التبديل والتحريف، ووضعوا لذلك أدق القوانين التي لا تُعرف لأمة قبل أمة الإسلام، ولا حَامَ طائرُ أحد حولها فيما غبر من الأمم.

---

(١) «سورة النحل، آية: ٤٤».

(٢) «سورة النجم، آية: ٤».

(٣) «سورة الحجر، آية: ٩».

فميَّزوا الصحيح من السقيم، وأبانوا عن طبقات الرواة ومنازلهم من العدالة والضبط، وأفصحوا عن حال كل راوٍ في نفسه وفي شيوخه، حتى يندر أن تجد راوٍ من الرواة إلا وللنقاد فيه كلام، ولو قَلَّ.

ولم تكن عنايتهم بالراوي في فترةٍ زمنية محددة من حياته وحسب، بل استمر الأمر مع الرواة في جميع مراحل روايتهم للحديث؛ حتى إذا طرأ على الراوي ما يؤثر في روايته نصوا على ذلك، وأبانوا الفترة التي يقبل فيها حديثه والتي يرد، ومن يُقَدَّم من أصحابه ومن يؤخر.

ومِثْل هذا النوع مرجعه إلى تَغَيُّرِ حفظ الراوي لظرف يطرأ عليه؛ من مثل ضياع كتبه، أو كِبَر سنه، أو مصيبة تُلِمُّ به تذهب ببعض لُبِّه.

ومن الصور الشائعة لهذا النوع ما يعرف عند نقاد الحديث بـ «**الاختلاط**»، وقد أوسعوه بحثًا ودلالة وأمثلة، يجدها مبتغيها في محلها من كتب علم مصطلح الحديث، أو في كتب خاصة برواة هذا النوع.

إلا أنه مما يجدر التنبه إليه في هذا المقام أنه ليس مجرد ذكر الراوي في كتب هذا النوع، أو إشارة أحد النقاد إلى أن فلانا قد اختلط – ليس ذلك بمجرده– قاطعًا بثبوته في حق من نُسب إليه، بل ينبغي تحري الدقة البالغة في تحرير هذا النوع، خاصة إذا لم يكن ذلك شائعًا بين عموم النقاد، ولم يحاكموا رواية الراوي لهذا الاختلاط.

فلربما وُسِم أحد الرواة بذلك على سبيل الخطأ، أو لم يثبت هذا القول عن قائله، أو قاله أحد العلماء توسعًا في العبارة بحيث لا يقصد بذلك الاختلاط المتعارف عليه الذي يقضي برد حديث المختلط بعد زمان اختلاطه، وإنما غاية مراده أنه أصابه ما يصيب الناس في الهرم من

بعض النسيان الذي لا يستدعي نقل الراوي عن درجة الحفظ إلى الوهم الذي يرد به حديثه.

وفي هذا البحث إن شاء الله تعالى سأتناول بالدراسة النقدية التطبيقية أحد التابعين الذين نسبوا إلى الاختلاط، وهو الإمام التابعي «سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِي»، في محاولة للوقوف على حقيقة حاله، وهل نسبته إلى الاختلاط مجرد دعوى أو حقيقة قائمة ظاهرة المعالم في كتب العلل ونقد الروايات، ولم أجعل البحث بحثًا خاصًا بالاختلاط ومسائله وفروعه المبثوثة في كتب العلماء، وإنما انتقيت من تلك المسائل ما يخدم موضوع البحث.

وإنما حداني لذلك: أني لم أقف على دراسة مفردة أو رسالة علمية تناولت الإمام المَقْبُري رحمه الله بالدراسة المتأنية، وفَصَّلت الأقوال المتباينة في شأن اختلاطه، وناقشتها مناقشة مستفيضة، مع ربط ذلك كله بنظرة النقاد والعلماء وتعاملاتهم مع مروياته ، خاصة مع كون اسمه مدرجًا في جميع الكتب المفردة التي وقفت عليها مما هو مسطرٌ في مسألة اختلاط الرواة، وإنما كان غاية ما وقفت عليه في تلك المؤلفات: ذكر أقوال من وسمه بالاختلاط مع التعريج على طرف من أقوال من نفى اختلاطه من أمثال الإمام الذهبي رحمه الله، وقد أسميت هذا البحث:

دعوى الاختلاط بين النفي والإثبات
في رواية سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري
دراسة نقدية تطبيقية

وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهارس علمية.

المقدمة: وفيها إشارة عامة إلى البحث، وبيان حفظ الله لهذا الوحي بنوعيه: الكتاب والسنة.

الفصل الأول: وقد خصصته للقسم النظري من البحث، وفيه مباحث:

المبحث الأول: تعريف الاختلاط لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: ضوابط العلماء في تناول روايات المختلطين قبولًا أو ردًا.

المبحث الثالث: ميدان الاختلاط، وعلاقته بعلل الحديث.

المبحث الرابع: أشهر المؤلفات المفردة في هذا النوع.

المبحث الخامس: ترجمة الإمام «سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري» وفيه مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالإمام سعيد المَقْبُري، وذكر شيوخه وتلاميذه ووفاته.

المطلب الثاني: ذكر أقوال من أطلق القول فيه ولم يقيده بالاختلاط.

المطلب الثالث: ذكر من وَسَمَه بالاختلاط.

المطلب الرابع: مناقشة أقوال الفريقين والاستدلال والترجيح.

المطلب الخامس: طبقات الرواة عن سعيد المَقْبُري رحمه الله.

الفصل الثاني: وقد خصصته للدراسة التطبيقية لمرويات الإمام «المَقْبُرِي» رحمه الله، وكيفية تناول النقاد لها وتصرفاتهم معها، وقد انتقيت فيه جملة أحاديث من أصل ما يقارب (٢٠٠) حديث درستها كلها قبل إعداد البحث دراسة متأنية بجميع طرقها وأوجهها ومداراتها وأقوال النقاد عليها؛ فانتقيت منها أمثلة دالة على المراد، وقد رتبت ذلك كله في جملة مقاصد، وهي:

أولًا: أحاديث اختلف فيها الثقات ومع ذلك قبل النقاد الوجهين جميعًا، بل وخُرِّج الوجهان في الصحيحين.

ثانيًا: أحاديث تفرد بها غير المشهورين من أصحاب المَقْبُرِي رحمه الله ومع ذلك اعتمدها البخاري ومسلم في صحيحيهما ولم يتجنباها.

ثالثًا: أحاديث اعتمدها العلماء من غير طريق المشهورين عنه، مما هو خارج الصحيحين.

رابعًا: أحاديث اختلف فيها الرواة الثقات على سعيد المَقْبُرِي، ولو كان ثمة اختلاط لألحقوا الوهم به دونهم.

الخاتمة. الفهارس العلمية.

الفصل الأول

المبحث الأول: تعريف الاختلاط لغة واصطلاحًا.

أولاً: الاختلاط لغة: هذا الأصل من باب ضَرَبَ، دالّ على المشاركة والممازجة، ودخول أمر في ثنايا آخر، مأخوذ من خَلَطَ الشيء بالشيء يَخْلِطُه خَلْطاً، وخَلَّطَه فاخْتَلَطَ: مَزَجَه، وخالطَ الشيءَ مُخالَطةً وخِلاطاً: مازَجَه، وخالَطَ الناس: داخَلَهم، ومنه قيل: أَخْلاطٌ من الناس: لاجتماع أناس من أشكال وأنواع شتى»[1].

قال ابن فارس رحمه الله: «(خَلَطَ): الخاء، واللام، والطاء أصل واحد ... تقول: خلطت الشيء بغيره فاختلط، ورجل مِخْلَطٌ، أي حَسَن المداخَلة للأمورِ، وخِلافُه المِزْيَل، قال أَوْس:

وإنْ قال لي ماذا تَرَى يَسْتَشِيرُني ** يجِدْني ابنُ عمِّي مِخلَطَ الأمرِ مِزْيَلا[2]

وقال الفيُّومي رحمه الله: «خلطت الشيء بغيره خَلْطًا: ضممته إليه

---

(١) «لسان العرب»، لابن منظور، مادة (خلط) ٧/ ٢٩١ - ٢٩٥ بتصرف.

(٢) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٢٠٨/١-٢٠٩)، والبيت في ديوان أوْس بن حَجَر -بفتحتين- (ص٨٢) بلفظ: «يجدْني ابنَ عمِّ»، قال الشيخ عبد السلام هارون في حاشية «مقاييس اللغة»: «والرواية هنا مستقيمة» انتهى.

قال الإمام الرازي في «مختار الصحاح» (ص٢٨٠):«زَيَّلَهُ فَتَزَيَّلَ، أي فَرَّقه فتفرق ومنه قوله تعالى ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾«يونس، آية: ٢٨» و المُزَايَلَةُ: المفارقة».انتهى

ومعنى البيت: أنه حسن المداخلة للأمور وتقديرها التقدير الصائب، بحيث يعرف متى يقتحمها ومتى ينزع عنها ولا يقارن.

فَاخْتَلَطَ، وقد يمكن التمييز بعد ذلك كما في خلط الحيوانات، وقد لا يمكن كَخَلْطِ المائعات فيكون مزجاً ... وقد تُوُسِّع فيه حتى قيل: رجل خَلِيطٌ إذا اخْتَلَطَ بالناس كثيراً، والجمع: الخُلَطَاءُ»(١).

ويقال: خلط الشيء بالشيء: ضمه إليه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾(٢).

والخليط أيضًا: المجاور، والشريك، ومنه قول اللَّه تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾(٣).

وكذلك وردت المادة في الحديث النبوي دالة على ذلك، ومنه حديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُمْ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ»(٤).

---

(١) «المصباح المنير» (١٧٧/١)، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٦٢/٢).

(٢) «سورة التوبة، آية: ١٠٢».

(٣) «سورة ص، آية: ٢٤»، وانظر: «القاموس الفقهي» لسعدي أبو جيب، (ص١١٩).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٦٤/٩)، وابن ماجة في «سننه» كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء (٢/ ١٣٣٨)، وإسناده صحيح، إلا أن بعض رواته قال فيه: «عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: وَأَرَاهُ ابْنَ عُمَرَ»، وفي طرقه الأخرى الجزم =

ويطلق الاختلاط في اللغة أيضًا على فساد العقل وذهاب اللب، وذلك راجع للمعنى السابق غير بعيد عنه؛ لكونه ناشئ عن مداخلة الخَرَقِ ونحوه للعقل، قال ابن منظور: «اخْتَلَطَ فلان أي فسد عقله، ورجل خَلِطٌ بَيِّنُ الخَلاطةِ أحمقُ مُخالَطُ العقل، ويقال خُولِط الرجلُ فهو مُخالَطٌ، واخْتَلَطَ عقلُه فهو مُخْتَلِطٌ إذا تغير عقلُه»(١).

وعليه فإن غالب المعنى الذي تدور عليه هذه المادة في اللغة راجع إلى: الامتزاج، والاجتماع، والمداخلة، والانضمام، والمجاورة، والمشاركة، وما شابه ذلك من المعاني، واللّه تعالى أعلم.

ثانيًا: الاختلاط اصطلاحًا.

الناظر فيما نقل عن العلماء من تعاريف الاختلاط يراها وثيقة الصلة جدًا بالمعنى اللغوي الذي سبق الإشارة إليه؛ ذلك أن معناه الاصطلاحي دائر على تغير العقل واختلاط الروايات والرواة على الشيخ وعدم التمييز والفصل بينها بسبب ما من أسباب سوء الحفظ الطارئ.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي؛ إما لكِبَره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدَمِها، بأن

=

يكونه ابن عمر رضي الله عنهما، ومهما يكن من أمر فإن الشك فيمن روي الحديث من الصحابة لا يضر.

(١) «لسان العرب» مادة (خلط) (٧/ ٢٩٤ - ٢٩٥).

كان يعتمدها فَرَجَعَ إلى حفظه فساءَ فهذا هو المُخْتَلِطُ»(١).

وقال السَّخَاوِيُّ رحمه الله: «حقيقته: فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال؛ إما بِخَرَفٍ، أو ضرر، أو مرض، أو عَرَضٍ من موت ابن، وسرقة مال، أو ذهاب كتب أو احتراقها»(٢).

«فالاختلاط إذاً من أسباب الطعن في رواية الراوي الراجع إلى خلل في الضبط، وعليه فلا يعلّ من روايته إلا ما تُحقّق عدم ضبطه فيه أو اشتبه الأمر فيه»(٣).

فالمختلط في الأصل حافظ لحديثه متقنّ له، إلا أنه طرأ له أمر طبيعي أو خارجي أثّرَ في ضبطه حتى صار يُدخل الأشياء في بعضها ولا يميز حديثه من حديث غيره، مع التنبيه إلى أنه ليس كل الاختلاط واحدًا؛ فله صور شتى، وكذلك فليس استحكامه من صاحبه منضبطًا بقدر ودرجة واحدة.

---

(١) «نزهة النظر» ص١٢٩.

(٢) «فتح المغيث» ٣٦٦/٣.

(٣) «منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث» لبشير عمر ١/ ٤٠١.

المبحث الثاني: ضوابط العلماء في قبول روايات المختلطين قبولًا أو ردًا

لما كان الراوي المختلط في أصله ثقةً ضابطًا إلا أنه عَرَض له عارض أثَّر في ضبطه فقد اتفقت كلمة العلماء على أنه لا يحكم لروايات المختلط بحكم واحد قبولًا أو ردًا، بل لابد لقبول روايته أو ردها من قرينة ترجح أحد الأمرين، وغالب تصرفات النقاد ترتكز على واحد من مجموعة أمور:

❑ الأمر الأول: تمييز الرواة عنه.

بحيث يُعْرَف من روى عنه قبل الاختلاط ومن روى عنه بعده، أو تحَمَّل عنه في الحالين جميعًا.

وعليه فإن العلماء قَسَّموا الرواة عن المختلط إلى أقسام، وبحسبها يُحكم على رواية الراوي المختلط قبولًا أو ردًا:

١- من كان سماعه قبل الاختلاط، فيُقبل حديثه.

٢- من كان سماعه بعد الاختلاط، فيرد حديثه.

٣- من كان سماعه قبل الاختلاط وبعده وتميّز الأول من الثاني، فيقبل ما رواه عنه قبل الاختلاط فقط.

٤- من كان سماعه قبل الاختلاط وبعده ولم يتميّز الأول من الثاني، أو من لا يعرف زمن تحمله عنه، فَيُرَد حديثه في هذين القسمين بشرط ألا يوجد له متابع أو شاهد معتبر كما سيأتي بيانه.

قال ابن حبان رحمه الله: «وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل

الْجُرَيْرِيِّ(١)، وسعيد بن أبي عَرُوبَة(٢) وأشباههما فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما رووا، إلا أنَّا لا نعتمد من حديثهم إلا على ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، أو ما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى، لأن حكمهم -وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم، وحُمل عنهم في إختلاطهم بعد تقدُّم عدالتهم- حكمُ الثقة إذا أخطأ: أن الواجب ترك أخطائه إذا عُلم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء: الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء»(٣).

وقال ابن الصلاح رحمه الله: «النوع الثاني والستون : معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات..... والحكم فيهم: أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أو أُشْكِل أمره فلم يُدْرَ هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده»(٤).

---

(١) قال الحافظ في «تقريب التهذيب»: (ص ٢٣٣) «سعيد بن إياس الجُريري - بضم الجيم- أبو مسعود البصري، ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين».

(٢) قال العلائي في كتاب «المختلطين» (ص٤١): «سعيد بن أبي عروبة: من أصحاب قتادة، احتج به الشيخان والناس بما حدث قديما، قال يحيى بن معين: اختلط سعيد بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله سنة اثنين وأربعين ومائة، ومات هو سنة ست وخمسين وقيل: سنة سبع».

(٣) «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (١٦١/١).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٤٨).

وقال العلائي رحمه الله: «أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام:

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفًا أصلًا ولم يحط من مرتبته؛ إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، وإما لأنه لم يرو شيئًا حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم.

والثاني: من كان متكلما فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه.

والثالث: من كان محتجًا به ثم اختلط أو عُمِّرَ في آخر عمره فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدَّث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك»(١) انتهى بتصرف

❑ الأمر الثاني: تحديد وقت اختلاطه.

وذلك أمر في غاية الأهمية في تمييز الأقسام الأربعة السابقة، وفي معرفة الزمان الذي دخل الخلل في رواية المختلط؛ فما حَدَّث به بعد هذا الزمان لابد من التحري فيه بدقة بالغة.

قال العلائي رحمه الله : «قال أحمد بن حنبل: عمي عبد الرزَّاق في آخر عمره وكان يُلَقَّن فيتلقن؛ فسماع من سمع منه بعد المائتين لا شيء. وقال أيضًا: أتيته قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع

---

(١) «المختلطين» (ص٣).

منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع»(١).

□ الأمر الثالث: هل كان اختلاطه في جميع الأوقات أو بعضها.

وهذا في الواقع ليس اختلاطًا بالمعنى الاصطلاحي، وإنما هو -كما سماه السخاوي رحمه الله- «عروض ما يشبه الاختلاط ثم يحصل الشفاء»(٢)، ومَثَّل له بما رواه أبو داود عن مَعْمَر قال: «احْتَجَمْتُ فَذَهَبَ عَقْلِي حَتَّى كُنْتُ أُلَقَّنُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فِي صَلَاتِي»(٣).

ومَثَّل أيضًا بما بلغه عن البرهان الحلبي: «أنه عَرَضَ له الفَالَجُ(٤) فأُنْسِي كل شيء حتى الفاتحة ثم عُوفي، وكان يحكي عن نفسه أنه صار

---

(١) «المختلطين» (ص٧٤).

(٢) «فتح المغيث» ٣٨٥/٣.

(٣) «سنن أبي داود» ٤/٤، كتابُ الطب، بَابٌ فِي مَوْضِعِ الحِجَامَةِ.

(٤) وهو بفتح اللام على المشهور، ويعرف بأنه شلل يحدث في أحد شقي البدن فيبطل إحساسه وحركته، و ربما كان في الشقين وربما حصل في عضو من الأعضاء، مشتقٌ من الفلج، الذي هو نِصف الشيء، ومنه فلجت الشيء بينهم، أي قسمته.

انظر: «المُخصَّص» لابن سيده (٤٨٢/١)، و«تاج العروس من جواهر القاموس» للزَّبيدي (١٥٩/٦)، و«المصباح المنير» للفيومي (٤٨٠/٢)، و«عون المعبود شرح سنن أبي داود» للعظيم آبادي (٢٣٦٨/٩).

يتراجع إليه محفوظُه الأولُ كالطفل شيئًا فشيئًا»(١).

❑ الأمر الرابع: هل حَدَّث بعد الاختلاط أم لا.

فإن ثبت أنه امتنع عن التحديث بنفسه، أو حجبه ذووه قُبِل حديثه ولا يضر اختلاطه حتى كأنه لم يختلط.

ومن ذلك ما حصل لجرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأَزْدِي، أبو النَّضْر البصري والد وهب بن جرير بن حازم. فإنه ثقة إلا أنه اختلط قبل وفاته بعام فحجبه أولاده فلم يحدث؛ وهذا من أَبَرِّ البِر، وقد توفي ١٧٠هـ.

ذكر ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي قوله : «جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث فلما خشوا ذلك منه حجبوه فلم يسمع منه أحدٌ في اختلاطه شيئًا»(٢).

ومن هذا النوع أيضًا: عَبْد الوَهَّاب بن عبد المجيد الثَّقَفِي، أبو محمد البصري، فإنه ثقة من رجال الشيخين، إلا أنه تغير قبل وفاته بثلاث سنين؛ فَحُجِبَ ولم يُحَدِّث الناسَ شيئًا؛ فلم يأبه الناس لاختلاطه، وقد توفي ١٩٤هـ.

قال العقيلي: « قال أبو داود: جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي

---

(١) «فتح المغيث» (٣/٣٨٥).

(٢) «الجرح والتعديل» (٢/٥٠٤).

تغيرا فحُجِب الناس عنهم»(١).

□ الأمر الخامس: هل الراوي عنه من العلماء العارفين بحاله، القادرين على تمييز صحيح حديثه من سقيمه.

ذلك أن رد حديث المختلط إنما يكون بسبب ما يدخل في روايته من الأوهام والاضطراب، فإذا كان الراوي عنه من أهل المعرفة بصحيح حديثه من سقيمه بحيث إنه لا يحمل عنه إلا ما عَرَف صحته؛ فإن مثل هذا يقبل حديثه حتى ولو لم يحدث عنه هذا الراوي إلا بعد الاختلاط.

كما ذكر الخطيب البغدادي عن يحيى بن معين أنه قال لوَكِيعِ بن الجراح: «تُحَدِّثُ عن سعيد بن أبي عروبة، وإنَّمَا سمعت منه في الاختلاط؟ قال: رَأَيْتَنِي حدثت عنه إلا بحديث مُسْتَوٍ!!!»(٢).

فمثل هذا القول من وكيع رحمه الله يدل على أنه ينتقي من حديث سعيد ما صح ويدع ما داخله الاختلاط.

□ الأمر السادس: هل إطلاق الاختلاط على الراوي يراد به المعنى المتعارف عليه من اختلاط العقل واضطرابه، أم المراد من إطلاقه: ما يصيب الناس عادة في الكبر من عدم بقاء ضبطهم على حاله دون اضطرابه، أو نحو ذلك من المعاني التي لا تُخل بحديثه.

---

(١) «الضعفاء الكبير» ٧٥/٣.

(٢) «الكفاية في علم الرواية» ١٣٦/١.

وذلك أصل أصيل فلربما توسع الناقد في استعمال اللفظ فأطلق الاختلاط وأراد به التغير اليسير الملازم للكبر.

فالتغير هو بداية الاختلاط، وليس بلازم له، وقلَّ من يسلم منه من الرواة بسبب الكبر، فقد تغير كثير من الرواة قليلًا ومع ذلك لا يُعرف أن العلماء ضعفوا حديثهم المتأخر بذلك، وإنما قبلوا روايتهم بلا تفصيل، إلا أن يوقف في روايتهم على خطأ ما فيُرَد هذا الخطأ فقط شأنه شأن سائر الأئمة الثقات.

قال عبد الله بن أحمد: «حدثني أبي، قال: سألت ابن عُلَيَّة عن الجُرَيْرِيِّ، فقلت له: يا أبا بشر، أكان الجُرَيْرِيِّ اختلط؟ قال: لا؛ كبر الشيخ فَرَقَّ» (١).

وقال في ترجمة "أبي إسحاق السَّبِيعِيِّ": «أبو إسحاق السَّبِيعِيُّ من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلًا، وقال أبو حاتم: ثقة، يشبه الزهري في الكثرة»(٢).

وقال الذهبي في ترجمة "هشام بن عروة": «أحد الأعلام، حجة إمام، لكن في الكِبَر تناقَص حفظُه، ولم يختلط أبداً، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطّان من أنه وسُهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، نعم الرجلُ تغيّر قليلًا ولم يبق حفظُه كهو في حال الشَّبيبة فنَسِيَ بعضَ

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله» ٣٠٢/٣.

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢٧٠/٣).

محفوظِه أو وهم فكان ماذا؟ أهو معصوم من النسيان؟!!

ولما قدم العراق في آخر عمره حدّث بجملة كثيرة من العلم في غضون ذلك يسير أحاديث لم يُجَوِّدْها، ومثل هذا يقع لمالك، ولشعبة، ولوكيع، ولكبار الثقات، فدعْ عنك الخَبْط وذَرْ خَلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمُخلِّطين»(١).

❑ **الأمر السابع: هل لهذا المختلط ما يشهد لصحة روايته التي حدث بها بعد الاختلاط.** بحيث يجعل النفس تركن لقبولها ويبعد عنها مظنة الخطأ، بحيث لا يتفرد هو بهذا الحديث على هذا النحو، بل يكون له متابع أو شاهد يقوي أمره.

فإذا وُجد ذلك قُبِل حديثه، لا لمجرده بل لانضمام ما يقوي أمره ويشهد بأن هذه الرواية ليست مما اختلط حفظه فيها، وقد سبق من كلام ابن حبان رحمه الله(٢) ما يشهد لصحة ذلك أثناء الكلام على الأمر الأول فلا حاجة لتكراره، والله أعلم.

---

(١) المصدر السابق (٤/٣٠١-٣٠٢)، وللفائدة يراجع كتاب «معجم المختلطين» لمحمد طلعت(ص٦) فقد ذكر جماعة كثيرة من الرواة ممن وصف بالاختلاط، ولكن عند التحقيق وجد أنه لا يصح وصفهم بالاختلاط.

(٢) «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (١/١٦١)، وراجع صـ٨ من البحث.

المبحث الثالث: ميدان الاختلاط، وعلاقته بعلل الحديث

من المقرر أن سوء الحفظ على صورتين:

الأولى: أصلي في الراوي.

الثانية: سوء حفظ طارئ عليه بسبب ما؛ من كبر سن، أو ذهاب بصر، أو احتراق كتب..... إلخ.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ثم سوءُ الحِفْظ: وهو السببُ العاشر مِن أسباب الطعن، والمراد به: مَنْ لم يَرْجَحْ جانبُ إصابته على جانب خطئه، وهو على قِسْمَين:

إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته فهو الشاذُّ، على رأيِ بعض أهل الحديث(١).

---

(١) هذا كما ذكر الحافظ رحمه الله رأي البعض، وإلا فإن المستقر أن الشاذَّ هو: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، قال الشافعي رحمه الله: «ليس الشاذ من الحديث أن يرويَ الثقة ما لا يرويه غيره هذا ليس بشاذ؛ إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثًا يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث».

وهذا النقل عن الشافعي أسنده الحاكم رحمه الله في «معرفة علوم الحديث» (١٨٣/١) من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن الشافعي رحمهما الله.

وقد اعْتُرض على كلام الشافعي رحمه الله بكلام يسير ذكره الإمام ابن الصلاح رحمه الله، وَوَجَّهَهُ في «مقدمته» (٤٤/١).

➢ إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي؛ إما لكِبَـره، أو لـذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدَمِها، بأن كان يعتمدها فَرَجَعَ إلى حفظـه فساءَ فهذا هو المُخْتَلِطُ»(١).

إذن فالاختلاط منُوط بأحاديث الثقات دون غيـرهم؛ ذلـك أن حكـم حديث المختلط: قبول ما رواه قبل اختلاطه حال كونـه ضـابطًا عارفًـا بحديثه، ورد ما دخله الوهم وعدم الضبط بسبب الاختلاط، ومثـل هـذا التقسيم لا يتصور لمن هو دائم الوهم طول حياته.

قال ابن حبان رحمه الله: «وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجُرَيْرِيِّ، وسعيد بن أبي عَرُوبَة .... حكمهم -وإن اختلطوا في أواخـر أعمارهم، وحُمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدُّم عدالتهم- حكمُ الثقـة إذا أخطأ: أن الواجب ترك أخطائه إذا عُلم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه»(٢).

ولذلك نجد ابن الصلاح يقول في «مقدمته»: «النوع الثاني والستون : معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات»(٣).

وكذا فعل ابن الكَيَّال حين سمى كتابه «الكواكب النَّيِّرَات في معرفـة من اختلط من الرواة الثقات».

هذا هو الأصل أن المختلط الذي تجري عليه قواعد الاصطلاح هـو:

---

(١)«نزهة النظر» ص١٢٩.

(٢) «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (١٦١/١).

(٣) (ص ٢٤٨).

الراوي الثقة الذي طرأ له سوء الحفظ والوهم، وأما الراوي الضعيف فيصفه النقاد -غالبًا- بالتخليط، ويذكرون ما يدل على كون هذا التخليط لازم له طول حياته، وربما قالوا فيه «اختلط» دون تقيد بآخر عمره(١)، وربما نصوا عليه لفحش خطئه فيه(٢)، وفرق كبير بين هذا التخليط والاختلاط المعروف، «فمخلط معناها سيئ الحفظ للأسانيد والمتون ولا يأتي بها على وجهها، فحديثه مردود أصلًا لسوء حفظه، ولا ينبغي التفريق بين أول أمره وآخره»(٣) وإنما غاية أمره أن ما حدَّث به بعد الاختلاط -إن تميز- أشد ضعفًا وأوهى.

قال العلائي رحمه الله: « والثاني -من أقسام المختلطين- من كان متكلمًا فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه»(٤).

---

(١) قال ابن الكيال في «الكواكب النَّيِّرَات» (ص٥٠٣-٥٠٤): « عثمان بن عُمير البَجَلِي، أبو اليَقْظان الكوفي، قال البخاري: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، وقال ابن معين: كوفي ليس حديثه بشيء، وكان أحمد يضعف حديثه، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث كان شعبة لا يرضاه، وقال ابن عدي: رديء المذهب يؤمن بالرجعة على أن الثقات قد رووا عنه مع ضعفه، وقال ابن حبان: كان ممن اختلط حتى لا يدري ما يحدث به؛ فلا يجوز الاحتجاج بخبره الذي وافق الثقات، ولا الذي انفرد به عن الأثبات لاختلاط البعض بالبعض، وقال الحافظ: ضعيف واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع».

(٢) قال ابن الكيال (ص٥٠٢-٥٠٣): «عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله الليثي، قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو ضَمْرَة: كان قد خَلَّط، وقال أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث لا يشتغل بحديثه، ليس في وزن من يشتغل بخطئه؛ عامة حديثه خطأ لا أعلم له حديثًا مستقيما، يكتب حديثه. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: كان ممن اختلط بآخره حتى كان يقلب الأسانيد وهو لا يعلم ويرفع المراسيل من حيث لا يفهم فاستحق الترك، وقال السَّاجي: يقال أنه خَلَّط، وقال الحافظ: ضعيف اختلط بآخره».

(٣) «معجم المختلطين» لمحمد طلعت (ص٦).

(٤) «المختلطين» (ص٣).

لذلك نرى ابن الكيال وإن نص في عنوان كتابه على ما ذكرناه إلا أنه جعل في آخر كتابه ملحقًا سماه «الملحق الثاني: وفيه تراجم ثلاثة عشر مختلطاً من الضعفاء»(١)، ذكر فيه جماعة من الضعفاء وربما من الكذابين لمجرد أنهم وصفوا بالاختلاط أو مشتقاته.

وكذلك نرى سبط ابن العجمي رحمه الله يقول في مقدمة كتابه «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط»: «فهذا كتاب جمعته على حروف المعجم في الاسم واسم الأب في معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات وغيرهم».

ومع ذلك لم يُشْرِك النوعين في الحكم، بل فَصَّل بقوله: «ثم الحكم في حديث من اختلط من الثقات التفصيل، فما حدث به قبل الاختلاط فإنه يقبل....»(٢).

□ **ومما سبق يمكن القول**: إن ميدان الاختلاط الرحب وسوقه الواسع هو: أحاديث الثقات الذين طرأ لهم ما يخل بضبطهم.

والآن يرد السؤال: ما العلاقة بين مبحث الاختلاط والعلة، أو بعبارة أخرى: ما صور العلة التي تنتج عن الاختلاط؟

إن الأساس في تميز الصحيح من السقيم من الروايات هو جمع أطراف الرواية، والمقارنة بين رواتها، وتمييز نقاط الاختلاف والائتلاف

---

(١) (ص٥٠٣).
(٢) «نهاية الاغتباط» (ص٣٣-٣٤).

بينهم سندًا ومتنًا، وتحديد مدار الإسناد ودرجة ضبطه لحديثه ومقدار اتساع مَرْوِيَّاته، مع النظرة المتأنية لدرجة الرواة عنه من الضبط والإتقان، ودرجة إتقانهم لحديث هذا الشيخ، وطول ملازمته له، وذلك متوقف على تتبع الناقد للقرائن التي تنضم إلي الروايات.

قال الإمام ابن معين رحمه الله: «اكتب الحديث خمسين مرة فإن له آفات كثيرة»، وقال أيضًا: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه». و قال الإمام أحمد رحمه الله: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضًا». وقال علي بن المديني رحمه الله: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»(١).

ومن المشتهر أن مبحث العلة من أدق المباحث؛ إذ هو قائم في الأصل على بيان أخطاء الرواة، وهذه الأخطاء تنتج -في الغالب- من سببين:

□ الأول: تفرد من لا يحتمل حالُه التفرد لضعفه، أو تفرد الثقة المقل الذي لا يتصور التفرد من مثله بما لا يعرفه سواه لقلة طلبه وندرة شيوخه، أو تفرد الراوي بما من شأنه أن يشيع، أو تفرده عن إمام مكثر بما لا يُعْرف عند كبار أصحابه المعتنين بحديثه.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٢)، والرَّامَهُرْمُزِي

---

(١) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي(٢/ ٢١٢).

في «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» (ص٤١٠) عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ رحمه الله قوله: «قِيلَ لِشُعْبَةَ: مَتَى يُتْرَكُ حَدِيثُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: إِذَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ فَأَكْثَرَ».

الثاني: مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه.

وتنشأ المخالفة -أحيانا- عند اختلاف أصحاب الشيخ عليه، وروايتهم الحديث على أوجه متباينة، فإنه إذا كان الشيخ حافظًا ضابطًا عارفًا بحديثه فإنه يقل الاختلاف عليه، إلا أن يكون بسبب راجعٍ لأحد الرواة عنه.

وهاتان الصورتان -التفرد والمخالفة- ظاهرتان جدًا في حديث المختلط؛ إذ تراه يخالف المشهور من رواية الآخرين، فيصل ما أرسلوه، أو يرفع ما كان أوقفوه، أو يروي أحاديث الناس وكأنها من حديثه؛ فيختلف الرواة عليه بحسب وقت تحملهم عنه، ويروون الحديث الواحد عنه على أوجه متباينة، ويتفرد الناس عنه بأشياء تحاشاها كبار أصحابه العارفين بحاله.

فإذا وقفنا على من خالف عموم الرواة في الحديث ولم يكن حاله ممن يحتمل له مثل هذا التفرد كان هذا باعثًا على التأني في قبول روايته التي تفرد بها، وربما تعداه إلى ردها بدعوى الشذوذ أو النكارة أو العلة على حسب درجته في الضبط والإتقان، والله أعلم.

المبحث الرابع: أشهر المؤلفات المفردة في الاختلاط

✍المؤلفات في هذا النوع من أنواع علوم الحديث متوافر، ومما وقف عليه من ذلك:

١-كتاب في المختلطين لأبي بكر الحَازِميِّ (ت:٥٨٤هـ)(١).

٢- «المختلطين» للعلائي (ت:٧٦١هـ) (٢).

٣- «الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط» لسبط ابن العجمي (ت:٨٤١هـ)(٣).

٤- «نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط» لعلاء الدين علي رضا، وهو دارسة وتحقيق وزيادات في التراجم على كتاب الاغتباط بمن رمي بالاختلاط (٤).

٥- «الكواكب النَّيِّرَات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لابن

---

(١) ذكره السيوطي في «تدريب الراوي» (٣٧٢/٢) فقال: «ألف فيه الحَازميُّ تأليفًا لطيفًا رأيته». وذكره أيضًا السخاوي في «فتح المغيث» (٣٦٦/٣): بقوله: «وأفرد للمختلطين كتابًا الحافظ أبو بكر الحازمي، ولم يقف عليه ابن الصلاح».

(٢) وقد نشر في مكتبة الخانجي بالقاهرة، بتحقيق د/ رفعت فوزي عبد المطلب - علي عبد الباسط ، الطبعة الأولى/ ١٩٩٦م .

(٣) وقام على نشره علي حسن عبد الحميد، وطبع بالوكالة العربية – الزرقاء.

(٤) وقد نشر بدار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

الكيال (ت:٩٣٩هـ)(١).

٦- رسالة جامعية للدكتور عبد الجبار سعيد بعنوان «اختلاط الرواة الثقات ، دراسة تطبيقية على رواة الكتب الستة»(٢).

٧- رسالة جامعية للدكتور/ أكرم محمد إبراهيم نمراوي بعنوان: «شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين بروايتهم للمختلطين والرد عليها» دراسة نظرية تطبيقية.

٨- رسالة جامعية للدكتور/ جاسم محمد العيساوي بعنوان «مرويات المختلطين في الصحيحين»(٣).

٩- رسالة جامعية للباحث/عبد الرحمن بن عبد الله الحازمي بعنوان «مرويات عطاء بن السائب وأثر اختلاطه في قبولها أو ردها»(٤).

١٠- «معجم المختلطين» لمحمد طلعت(٥).

---

(١) وقد طبع بدار المأمون – بيروت، بتحقيق/ عبد القيوم عبد رب النبي، الطبعة الأولى /١٩٨١م.

(٢) وقد نشرت بمكتبة الرشد – السعودية، ضمن سلسلة الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى/١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(٣) وقد طبعت بمكتبة الصحابة، الطبعة الأولى/١٤٢٧هـ.

(٤) وقد نوقشت بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، بإشراف الأستاذ الدكتور/ جلال الدين عجوة.

(٥) وقد طبع بدار أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

١٠١- مجموعة رسائل علمية بكلية أصول الدين بالقاهرة بعنوان «الرواة الموصوفون بالاختلاط ومروياتهم التي ثبت اختلاطهم فيها».

وهي مجموعة رسائل دكتوراه تقارب عشر رسائل جَعلت من «معجم المختلطين» لمحمد طلعت عمدة في حصر أسماء المختلطين لكونه من أشمل ما ألف في هذا الباب، وكان البدأ فيها تقريبًا عام (٢٠٠٨م) أي ما يقارب (٧) سنوات ولكن قدر الله وما شاء فعل فلم ينه بحثه من هؤلاء إلا رجلان كلاهما اشتركا في حرف (الميم) من المعجم، وهما:

١- محمد عبد العال طه عساف، بإشراف صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد أبو عمارة، والأستاذ الدكتور/ عبد المهدي عبد القادر عبد المهدي، وقد نوقشت رسالته/١٤٣٥هـ-٢٠١٤م،

٢- أحمد محمد مطاوع أحمد الشهاوي، بإشراف صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد المهدي عبد القادر عبد المهدي ، والأستاذ الدكتور/ عبد الله عبد الحميد منصور، وقد نوقشت رسالته/١٤٣٥هـ-٢٠١٤م،

وأما حروف (خ- د- ر - س) من المعجم فعُهد به إلى الباحث/ خالد عادل عبد الخالق، بإشراف صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد المهدي عبد القادر عبد المهدي، ٢٠٠٨م.

وإلى اليوم لم ينه رسالته، بل وقد قَدَّم مؤخرًا طلبًا لمنحه فترة إضافية لإنهاء البحث، وقد تأكدت من ذلك بالرجوع إلى شئون الدراسات العليا بكلية أصول الدين بالقاهرة. **ومهما يكن من أمر**: فإن ميدان

عمله خارج عن دائرة بحثي؛ إذا عمدة بحثه: هو الروايات التي ثبت اختلاط الراواي فيها، وسعيد المَقْبُري رحمه الله لم يختلط الاختلاط الاصطلاحي أصلًا كما يتضح من البحث، وسيأتي معنا قول الإمام الذهبي رحمه الله في «السير» في شان الإمام المَقْبُري: «لا يوجد له شيء منكر»(١).

(١) (٢١٧/٥)، وانظر: «تذكرة الحفاظ» (٨٨/١).

المبحث الخامس: ترجمة الإمام سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري

المطلب الأول: التعريف بالإمام سعيد المَقْبُري، وذكر بعض شيوخه وتلاميذه، ووفاته.

اسمه ونسبه: سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُرِي، أبو سعد المدني، واسم أبيه: كَيْسان، وكان أبوه مكاتبًا لامرأة من بني ليث، وقيل له المَقْبُرِي لأنه كان ينزل عند مقبرة بالمدينة فنُسب إليها.

شيوخه: روى عن أنس بن مالك وجابر بن عبد الله وجُبير بن مُطْعِم وعبد الله بن رافع وعبد الله بن عمر ومعاوية بن أبي سفيان ويزيد بن هُرْمُز، وأبيه كيسان وأبي هريرة وآخرين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة.

تلاميذه: روى عنه إسماعيل بن أمية وأيوب بن موسى وعبيد الله بن عمر وعمرو بن أبي عمرو مولى المُطَّلِب وطلحة بن أبي سعيد والليث بن سعد ومالك بن أنس ومحمد بن عَجْلَان ويحيى بن سَعِيد الأنصاري، وابن أبي ذئب، وغيرهم.

وفاته: قال نوح ابن حبيب: مات سنة (١١٧هـ)، وقال ابن سعد وابن أبي خيثمة: مات سنة (١٢٣هـ) وقال أبو عبيد: مات سنة (١٢٥هـ) وقال خليفة: سنة (١٢٦هـ)، وقال الحافظ: مات في حدود

العشرين وقيل قبلها وقيل بعدها(١).

---

(١) مصادر ترجمته: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١٤٧/١)، «تاريخ ابن معين - رواية الدارمي» (ص١٧٣)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥٧/٤)، «معرفة الثقات» للعجلي (١/ ٣٩٩)، «الثقات» لابن حبان (٤/ ٢٨٤- ٢٨٥)، «ميزان الاعتدال» للذهبي (١٣٩/٢)، «تهذيب التهذيب» (٣٤/٤)، «هدي الساري» (٤٠٣/١)، «تقريب التهذيب» (ص٢٣٦) ثلاثتهم للحافظ ابن حجر، «رجال صحيح البخاري» للكَلاَبَاذِي (٢٩٠/١)، «رجال مسلم» لابن مَنْجُوَيْه (٢٣٩/١)، «الكواكب النَّيِّرَات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لابن الكَيَّال (٤٦٦/١-٤٦٧)، «المختلطين» للعلائي (٣٩/١)، «الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط» لسبط ابن العجمي (ص٥٨)، و«نهاية الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط» لعلاء الدين رضا (ص١٣٢).

المطلب الثاني: ذكر أقوال من أطلق القول فيه ولم يقيده بالاختلاط.

- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل رحمه الله: «سئل أبي عن سعيد المَقْبُرِي، فقال: ليس به بأس».
- وقال علي بن المديني رحمه الله: «ثقة».
- وقال عثمان الدارمي عن ابن معين رحمه الله: وسئل عن سعيد المَقْبُرِي والعلاء بن عبد الرحمن فقال: «سعيد أوثق».
- وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: «سعيد المَقْبُرِي صدوق».
- وسئل أبو زرعة عنه فقال: «مديني ثقة».
- وقال النسائي رحمه الله: «ثقة».
- وقال عبد الرحمن بن خِرَاش رحمه الله: «ثقة جليل».
- وقال العِجْلي رحمه الله: «سعيد بن أبي سعيد المقبري مدني تابعي ثقة».
- وهو مع ذلك قد احتج به الشيخان في الصحيحين، وذكره الكَلَابَاذِي في «رجال صحيح البخاري»، وابن مَنْجُوَيْه في «رجال مسلم»، وسيأتي معنا إن شاء الله ذكر بعض الأحاديث التي خَرَّجَاها من طريقه؛ إذ ليس كل من خَرَّج له الشيخان فقد احتجا به، وإنما العبرة في ذلك: الأصول دون الشواهد والمتابعات.

المطلب الثالث: ذكر من وَسَمَه بالاختلاط

❑ قال الوَاقِدِيُّ رحمه الله: «اختلط قبل موته بأربع سنين».

❑ قال ابن سعد رحمه الله: «كان سعيد بن أبي سعيد ثقة كثير الحديث، ولكنه كبر وبقي حتى اختلط قبل موته بأربع سنين».

❑ وقال يعقوب بن شيبة رحمه الله: «قد كان تغير واختلط قبل موته بأربع سنين».

❑ وقال ابن حبان رحمه الله: «وكان قد اختلط قبل أن يموت بأربع سنين».

❑ وذكره العلائي في كتاب «المختلطين»، وابن الكيَّال في «الكواكب النَّيِّرَات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات»، وسبط ابن العجمي في «الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط».

المطلب الرابع: مناقشة أقوال الفريقين، والاستدلال والترجيح

بعد هذا العرض لأقوال من أطلق القول بتوثيق الإمام المَقْبُري، وأقوال من جعل ذلك مقيدًا بغير حال اختلاطه، وهو ما وَقَّتُوه جميعًا قبل وفاته بأربع سنوات، يمكن أن نخلص إلى أن أول من عُرف عنه ذلك هو محمد بن عمر الوَاقِدِيُّ المدني، قاضي بغداد (ت:٢٠٧هـ)، وكل من تلاه فَتَابِعٌ له على ذلك.

و قد نَصَّ الحافظ ابن حجر رحمه الله على ذلك، وصاغ عبارته صياغة مشعرة بعدم الموافقة، بل عبارة الحافظ صريحة بكون هذه الدعوى خلاف المُجْمَع عليه، قال رحمه الله: «سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري مُجْمَعٌ على ثِقته، لكن كان شعبة يقول: حدثنا سعيد المَقْبُري بعد أن كبر، وزعم الوَاقِدِيُّ أنه اختلط قبل موته بأربع سنين، وتبعه ابن سعد ويعقوب بن شيبة وابن حبان، وأنكر ذلك غيرهم»(١).

---

(١) «هدي الساري» (٤٠٣/١)، ومما يستأنس به في ذلك:

١ـ اتفاقهم جميعًا في العبارة:

٢ـ أن ابن سعد رحمه الله من تلامذة الواقدي الملازمين له؛ حتى كان يعرف بـ «كاتب الواقدي»، ويقال: إن له الفضل في نقل أجزاء كثيرة من كتاب شيخه الواقدي المعروف بـ «طبقات الواقدي» وهذا الكتاب في عداد المفقود.

ولست أعرج هاهنا -مع أهميته- على ما نُقل من ضعف الواقدي رحمه الله؛ فإن محل ذلك الرواية، وأما سَبْقه في أخبار الناس فمما لا ينكر، قال البخاري في «التاريخ =

وهذا النقل السابق عن شعبة رحمه الله أخرجه أحمد في «المسند» (٢٧/١٦)، بلفظ: «قال شُعْبَة: سمعت سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُرِي بعدما كبر»، وإسناده صحيح، وسيأتي الكلام عليه في الفصل الثاني من البحث.

وهذا النص يبرز لنا معنى جديدًا يلقي بأهميته على قضيتنا وهو: أن

=

الكبير» (١/ ١٧٨): «محمد بن عمر الواقدي سكتوا عنه، تركه أحمد وابن نمير».

وقال الذهبي في «السير» (٩/ ٤٥٤- ٤٦٣): «جمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين، والخرز بالدر الثمين، فاطرحوه لذلك، ومع هذا فلا يستغنى عنه في المغازي، وأيام الصحابة، وأخبارهم... وقال أبو داود: لا أكتب حديثه، وكان أحمد لا يذكر عنه كلمة، وقال أبو زرعة: ترك الناس حديث الواقدي .

قال الذهبي: لا شيء للواقدي في الكتب الستة إلا حديث واحد عند ابن ماجه». انتهى بتصرف

قلت: وقد نقل عنه غير واحد من أصحاب كتب الرجال مما يشهد لصحة ما ذكر، وللحافظ فعل لطيف معه؛ فإنه ينقل عنه في «تهذيب التهذيب»، فإذا جاء ذكره في الروايات أبان عن ضعفه، ومن ذلك قوله في (١/ ١٣٩): «وروى عنه -أي: إبراهيم بن محمد الأسلمي- الواقديُّ ما يشبه الوضع، ولكن الواقدي تالف»

وقال في (٩/٢٤٩): « روى الواقدي عنه - أي: عن محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري- عن عمه -الإمام الزهري- حديثًا آخر، والواقدي غير حجة»

انظر: «المعجم الكبير» للطبراني (١٧/٣٦٦)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣/١٢٢٩)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢٨١).

ما أصاب المقبري رحمه الله هو الكبر والهرم، وفرق شاسع بينه وبين الاختلاط الاصطلاحي، وقد سبق بسط القول في الفرق بينهما في الكلام على الأمر السادس من المبحث الثاني.

ولكن يا ترى أكان لذلك أثر على روايته؟؟ وهل يمكن أن نفهم عبارة شعبة رحمه الله فهمًا آخر مغايرًا لهذا المتبادر إلى الأذهان، مما يجعلها شهادة له لا عليه؟؟؟

يجيب على ذلك جماعة من العلماء الذين عايشوا رواية المَقْبُرِي رحمه الله وعرفوا بتحريهم البالغ، وعرض حال الراوي على روايته، ومن ذلك:

❑ أولًا: الإمام ابن عدي.

قال رحمه الله في «الكامل» (٣/٣٩١): «وإنما ذكرت سعيد المَقْبُري في جملة من اسمه سعيد لأن شعبة يقول: حدثنا سعيد بعد ما كبر، وأرجو أن سعيد من أهل الصدق، وقد قَبِلَه الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير».

قلت: فلم يفهم ابن عدي رحمه الله من عبارة شعبة رحمه الله الطعن في سعيد وإنما أورده ليدفع عنه الشبهة كما هي عادته في الثقات الذين يوردهم في كتابه(١).

---

(١) قال ابن عدي في مقدمة «الكامل» (٢/١): « وذاكر في كتابي هذا كلَّ من ذُكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيهم فجرحه البعض وعدله البعض الآخر، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة ، فلعل من قبَّح أمره أو حسَّنه تحامل عليه أو =

لكن هاهنا نكتة لطيفة في غاية الأهمية؛ وهي أن الحافظ بعد أن نقل كلام شعبة السابق استرد قائلًا: «أكثر ما أخرج له البخاري من حديث الليث وابن أبي ذئب عنه، وأخرج أيضًا من حديث مالك .....، وروى له الباقون، لكن لم يخرجوا من حديث شعبة عنه شيئًا»(١).

إذن فقد تحاشا البخاري رحمه الله إخراج حديث شعبة عن المَقْبُري لكونه سمع منه بعد أن كبر... هكذا صريح عبارة الحافظ رحمه الله؛ مما يُرَشِّحُ كون الأئمة وقفوا في روايته على ما ينكر؛ الأمر الذي قد يرجح قضية اختلاطه.

ومما يؤكد هذا المفهوم من كلام الحافظ رحمه الله أن الإمام المزي لما ذكر رواية شعبة عن المقبري(٢) رمز لها بـ (ق) وهو رمز ابن ماجة رحمه الله في السنن كما ذكر ذلك في «تهذيب الكمال» (١/١٥٠).

ولكن هل ما ذكره الحافظ مطابق لحقيقة الأمر؟؟؟؟

سبق أن أشرت إلى أن عبارة شعبة رحمه الله أخرجها أحمد في «المسند» (٢٧/١٦)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ شُعْبَةُ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيَّ بَعْدَمَا كَبِرَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:«**مَا أَسْفَلُ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي**

=

مال إليه».

(١) «هدي الساري» (١/ ٤٠٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٠/٤٦٨).

النَّارِ»[1].

وبتوسيع دائرة التخريج نجد أن الحديث قد أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب اللباس - باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار (٢١٨٢/٥)، قال: حدثنا آدم. وأخرجه البزار في «مسنده» (١٨٠/١٥)، قال: حَدَّثنا زيد بن أَخْزَمَ. وأخرجه النسائي في «السنن الصغرى» (٢٠٧/٨)، قال: أخبرنا محمود بن غيلان.

كلاهما (زيد، ومحمود) حدثنا أبو داود، ثلاثتهم (عبد الرحمن بن مهدي، وآدم بن أبي إياس، وأبو داود الطَّيَالِسِي) عن شُعْبَة قال: سمعت

---

(١) قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» (١٧٨/٤): «(الكَعْبَان) العَظْمان الناتِئان عند مَفْصِل السَّاق والقدم على الجَنْبَيْن. وذهب قوم إلى أنهما العَظْمان اللذان في ظَهْر القدَم، وهو مذهب الشِّيعة».

قلت: والعلة في ذلك أمران: الأول: أنه أنفى للكبر عن النفس. الثاني: أنقى للثوب عن الأذى.

قوله: (أسفَلَ الكَعْبَيْن مِنَ الإزَار فِي النَّار) يعني هذا الموضع من صاحبه، وهذا نظير ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٢٤٠٠)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أهون أهل النار عذابًا يوم القيامة رجل على أخمص قدميه جمرتان يغلي منهما دماغه كما يغلي المِرْجَل».

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ٦٢): «لا يجوز الإسبال تحت الكعبين إن كان للخيلاء فان كان لغيرها فهو مكروه. وظواهر الأحاديث في تقييدها بالجر خيلاء تدل على أن التحريم مخصوص بالخيلاء، وهكذا نص الشافعي على الفرق.

وأجمع العلماء على جواز الإسبال للنساء وقد صح عن النبي ﷺ الإذن لهن في إرخاء ذيولهن ذراعًا».

سَعِيد المَقْبُرِي، يقول: سمعت أبا هُرَيْرَةَ، يقول: سمعت رسول الله ﷺ قال: «ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار».

وتفرد أحمد بقوله: «قال شُعْبَة: سمعت سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُرِي بعدما كَبِرَ»، وإسنادها صحيح.

وقد راجعت هذا الموطن من «فتح الباري» (١٠/٢٥٦-٢٥٧) لعلي أجد ما ينفي فهمي السابق لكلام الحافظ رحمه الله، ولكنه لم يعقب على رواية شعبة عن المقبري بشيء.

إذن فقد أخرج البخاري هذا الحديث الذي رواه شعبة عن المَقْبُرِي في كبره محتجًا به؛ حيث لم يذكر في الباب غيره.

وهذا يدل دلالة أكيدة على ضبطه لحديثه حتى بعد الكبر، ويدل أيضًا على أن النقاد اعتمدوا حديثه، وأنه لم يطرأ عليه ما يُرَد لأجله، والله أعلم.

ومما يؤكد ضبطه: أن المَقْبُري رحمه الله لم يتفرد بالحديث عن أبي هريرة ﷺ، بل أخرجه النسائي في «المجتبى» كتاب الزينة - باب ما تحت الكعبين من الإزار (٨/ ٢٠٧)، من طريق محمد بن إبراهيم التَّيْمِي ، عن عبد الرحمن بن يعقوب الجُهَنِي، عن أبي هريرة ﷺ، والله أعلم.

❑ ثانيًا: الإمام الذهبي.

قال رحمه الله: «سعيد المَقْبُرِي ثقة حجة، شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط...ما أحسب أن أحدًا أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عيينة أتاه

فرأى لعابه يسيل فلم يحمل عنه»[١].

ثم أبان عن مراده بإطلاق الاختلاط فقال: «والرجل - يعني: عبد الملك بن عُمير اللخمي-من نظراء السَّبِيعِي أبي إسحاق، وسعيد المَقْبُرِي لمَّا وقعوا في هزم الشيخوخة نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا»[٢].

وقال في «السير»: «ما أحسبه روى شيئًا في مدة اختلاطه، وكذلك لا يوجد له شيء منكر»[٣].

❑ ثالثًا: الإمام الحافظ ابن حجر.

وقد سبق النقل عنه، وإطلاقه الزَّعْم[٤] على ما ذكر الواقدي، وبيانه

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/١٣٩-١٤٠).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٦٠- ٦٦١).

(٣) (٥/٢١٧)، وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/٨٨).

(٤) أكثرُ ما يستعمل الزعم فيما يُشَكُّ فيه، وفيما لا يُستيقن، ومن ذلك ما نقله الزَّبِيدِيُّ في «تاج العروس» (٣٢/٣١٢) عن الليث قوله: «سمعت أهل العربية يقولون: إذا قيل: ذكر فلان كذا وكذا، فإنما يقال ذلك لأمر يستيقن أنه حق، وإذا شك فيه فلم يُدْرَ لعله كذب أو باطل قيل: زعم فلان» انتهى.

وقد لخص الفيومي رحمه الله المعاني التي تدور عليها في «المصباح المنير» (١/٢٥٣) بقوله: «زَعَمَ يطلق بمعنى:

١- القول ومنه (زَعَمَتْ) الحنفية و (زَعَمَ) سيبويه أي قال، وعليه قوله تعالى ﴿ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ ﴾ «سورة الإسراء، آية: ٩٢» أي كما أخبرت.

=

أن ذلك خلاف المجمع عليه[1].

إلا أنه عاد في «تقريب التهذيب» فقال: «تغير قبل موته بأربع سنين»[2]، وكأن هذا مشعرٌ بكونه يرجح قضية الهرم لا عموم الاختلاط، والله أعلم.

☐ رابعًا: الحافظ السَّخَاوي رحمه الله.

ذكر صاحب «الكواكب النَّيِّرَات» عن السَّخَاوي قوله: «وكأنه لم يرو فيها شيئاً، أو تميز وإلا فقد احتج به الأئمة الستة»[3].

✍ **الخلاصة**: أن الإمام سعيد المَقْبُرِيَّ رحمه الله شأنه شأن كثيرين غيره من المحدثين الثقات الأثبات الذين احتج بهم الأئمة، لكنهم طالت

=

٢ـ ويطلق على الظن يقال في (زَعَمِي) كذا.

٣ـ وعلى الاعتقاد، ومنه قوله تعالى﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ ﴾«سورة التغابن، آية: ٧».

قال الأزهري: وأكثر ما يكون (الزَّعْمُ) فيما يشكّ فيه ولا يتحقق، وقال بعضهم: هو كناية عن الكذب، وقال المرزوقي: أكثر ما يستعمل فيما كان باطلًا أو فيه ارتياب، قال الخطابي: ولهذا قيل: (زَعَمَ مَطِيَّةُ الكَذِبِ)»

(١) «هدي الساري» (٤٠٣/١).

(٢) (ص ٢٣٦).

(٣) (٤٦٧/١)، وقد اجتهدت كثيرا فلم أقف على هذا القول في شيء من كتب الإمام السخاوي رحمه الله.

أعمارهم فأصابهم بعض آفات الكبر من تغير أحوالهم عن حال الشبيبة، لكنه لم يبلغ درجة يرد لأجلها حديثهم أو يتوقف فيه، والظاهر أن المَقْبُرِيَّ رحمه الله مر بذلك في طورين:

❑ **الأول**: مجرد الكبر، وفيه كان ضابطًا لحديثه موافقًا للثقات فيما يروي، ومن هذا النوع حديث الإزار السابق الذي رواه شعبة وصرح فيه بقوله: «سمعت سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُرِي بعدما كَبِرَ»، وقد احتج به البخاري في «صحيحه» ولم يورد في الباب غيره.

❑ **الثاني**: ما أشار إليه الذهبي بقوله: «ثقة حجة، شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط.....ما أحسب أن أحدًا أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عيينة أتاه فرأى لعابه يسيل فلم يحمل عنه»[(١)].

وفي هذه المرحلة لم يحمل الناس عنه، لا لثبوت اختلاطه ولكن خوفًا ألا يكون ضابطًا لروايته في مثل هذا الحال شأنه شأن سائر الناس، ولذلك قال الذهبي في «السير»: «ما أحسبه روى شيئًا في مدة اختلاطه، وكذلك لا يوجد له شيء منكر»[(٢)].

المطلب الخامس: طبقات الرواة عن سعيد المَقْبُرِي رحمه الله

الإمام سعيد المَقْبُرِيُّ رحمه الله من الأئمة الثقات المُعَمَّرِين

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/١٣٩-١٤٠).

(٢) (٥/٢١٧)، وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/٨٨).

المكثرين من الرواية، وهذه ثلاثة أمور إذا اجتمعت في شيخ فلابد أن يكثر الرواة عنه والوافدين عليهم.

ومن المُسلَّم به أن كثرة الرواة تحتوي على أصناف وأشكال متنوعة؛ ما بين الضابط وغيره، وما بين الملازم والمرتحل؛ الأمر الذي يجعل النقاد لا يساوون بين الرواة عن الشيخ الواحد، ولا يجعلونهم في منزلة واحدة في حديث الشيخ.

ومن هنا عُني العلماء جدًا بمسألة هي غاية في الأهمية ألا وهي: «**تمييز مراتب الرواة عن الأئمة المكثرين**» لما لها من أهمية قصوى في باب العلل والترجيح عند الاختلاف على الشيخ، فتراهم يُقَسِّمُون أصحاب الشيخ إلى أقسام عدة ترتكز في مجملها إلى ثلاثة أمور رئيسية:

- **الأول**: درجة الراوي في الضبط والإتقان.
- **الثاني**: طول ملازمته للشيخ.
- **الثالث**: ما يضاف لذلك من ملابسات تجعل الراوي قادرًا على الاطلاع على ما لا يقف عليه سواه، ومن تلك الملابسات:

➢ أن يكون ولدَه، كسالم مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أو عبد الله وصالح ولَدَي أحمد بن حنبل رحمه الله.

➢ أن يكون ملازمًا له كنافع مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

➢ أن يكون تلميذًا له حال خاصة مع الشيخ، تجعل الشيخ يخصه بما

لا يخص به غيره، كما روى الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢٥): «أن يحيى بن سعيد القطان ربما قال: لا أحدث شهرًا، ولا أحدث كذا. فيبلغ أصحاب الحديث أنه حدث علي بن المديني قبل انقضاء المدة؛ فينكرون عليه ذلك، فيقول: إني كلما قلت: لا أحدث إلى كذا ، استثنيت عليًا، فإنا نستفيد من علي أكثر مما يستفيد منا» أ.هـ،بتصرف

➢ أن يكون الطالب من الأئمة العارفين، المكثرين من الرواية، الذين يعرفون وجوه الروايات ومخارجها، كابن أبي ذئب والليث بن سعد مع سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِي، كما سيأتي.

وبعد هذا التمهيد نأتي للكلام على مراتب الرواة عن سعيد المَقْبُرِي رحمه الله بحسب ما ظهر لي أثناء البحث، وبيان من لهم القول عند الاختلاف عليه، فأقول وبالله التوفيق:

الرواة عن سعيد المَقْبُرِي رحمه الله يمكن تقسيمهم إلى ست مراتب:

الأولى: ثقات أثبات مكثرون من الرواية عنه؛ مما يشعر بطول ملازمتهم له واعتنائهم بحديثه، وإليهم المرجع عند الاختلاف عليه، ومن هؤلاء الليث بن سعد (ت:١٧٥هـ)(١)، وابن أبي ذئب

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١١٥/٢)، و«رجال صحيح البخاري» للكَلَابَاذِي (٢/ ٦٣٣)، و«رجال مسلم» لابن مَنْجُوَيْه (١٥٩/٢)، و«تاريخ =

(ت:١٥٨هـ)(١)، وأكثرُ ما أخرج البخاريُ له من طريقهما، كما ذكره الحافظ في «هدي الساري»(٢).

الثانية: ثقات أثبات مكثرون من الرواية عنه لكن ليسوا كسابقيهم عند الاختلاف معهم على سعيد، ومن هؤلاء: مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ)(٣)، وعُبَيْد الله بن عمر العُمَري (ت:١٤٣هـ)(٤).

الثالثة: ثقات رووا عنه جملة من الأحاديث، ولم يتكلم أحد من العلماء في روايتهم عن سعيد بمغمز، ومنهم: إسماعيل بن أمية القرشي (ت:١٣٩هـ) (٥).

=

دمشق» لابن عساكر (٣٤١/٥٠)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١٦٤/١-١٦٥).

(١) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣١٤/٧)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (١١٥/٢)، و«رجال صحيح البخاري» للكَلَابَاذِي (٢/ ٦٦٢)، و«الكاشف» للذهبي (١٩٤/٢).

(٢) (١/ ٤٠٣).

(٣) انظر: «الثقات» لابن حبان (٧/ ٤٥٩)، و«رجال صحيح البخاري» للكَلَابَاذِي (٢/ ٦٩٣)، و«رجال مسلم» لابن مَنْجُوَيْه (٢٢٠/٢)، و«سير أعلام النبلاء » للذهبي (٤٨/٨).

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣٢٦/٥)، و«رجال صحيح البخاري» للكَلَابَاذِي (٤٦٦/١)، و«رجال مسلم» لابن مَنْجُوَيْه (١٢/٢).

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ١٥٩)، و«الثقات» لابن حبان =

الرابعة: رواة ثقات لهم كثرة نسبية من الرواية عنه، إلا أنهم اختلط عليهم بعض حديث سعيد المَقْبُري رحمه الله، ومنهم: محمد بن عَجْلَان -بفتح العين وسكون الجيم- القرشي، قال ابن حبان: « قال يحيى القطان: سمعت محمد بن عَجْلَان يقول: كان سعيد المَقْبُري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن أبي هريرة، فاختلط عليَّ فجعلتها كلها عن أبي هريرة.

قال ابن حبان: وقد سمع سعيد المَقْبُري من أبي هريرة وسمع عن أبيه عن أبي هريرة، فلما اختلط علي ابن عجلان صحيفته ولم يميز بينهما اختلط فيها وجعلها كلها عن أبي هريرة؛ وليس هذا مما يهي الإنسان به»(١).

قلت: ومع ذلك فإن هذا جعل روايته متأخرة عن أصحاب المراتب السابقة عند الاختلاف على المَقْبُري، وسيأتي لذلك أمثلة في القسم التطبيقي إن شاء الله تعالى.

الخامسة: رواة ضعفاء يعتبر بحديثهم، ومنهم: عبد الله بن عمر

=

(٢٩/٦)، و«رجال صحيح البخاري» للكَلاباذي (١/ ٦٥)، و«رجال مسلم» لابن مَنْجُوَيْه (٥٦/١)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٩/ ٦٧).

(١) «الثقات» لابن حبان (٧/ ٣٨٦- ٣٨٧)، وانظر أيضًا: «سنن الترمذي» (٢٤١/٦)، و و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (١١٥/٢)، و«تهذيب الكمال» (١٠٢/٢٦)، «العلل» للدارقطني (١٥٣/٣)، «ميزان الاعتدال» (٦٤٤/٣).

العُمَري (ت: ١٧١هـ)(١).

السادسة: رواة ضعفاء جدًا ومتروكون، ومن هؤلاء: خالد بن إلياس القرشي العدوي(٢)، ونَجِيح بن عبد الرحمن، أبو مَعْشَر المدني (ت: ١٧٠هـ)(٣).

وهذا الذي ذكرته من أن أصحاب المَقْبُري رحمه الله ليسوا على درجة واحدة فيه قد أكدته عبارات جماعة من العلماء والنقاد، ومن ذلك:

قال الدُّوري: «سألت يحيى: أيهما أثبت "ليث بن سعد" أو "ابن أبي ذئب" في سعيد المَقْبُري؟ قال: كلاهما ثبت»(٤).

قال عبد الرحمن بن خِراش: «أثبت الناس فيه الليث بن سعد»(٥).

قال ابن معين: «ابن أبي ذئب أثبت من ابن عجلان؛ في حديث

---

(١) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (١٤١/٤)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٤٦٥/٢)، و«تهذيب التهذيب» للحافظ (٢٨٦/٥).

(٢) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١٤٠/٣)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص١٧٢)، و«الكامل» لابن عدي (٥/٣).

(٣) انظر: «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص٢٤٢)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٥٢/٧)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٢٤٦/٤).

(٤) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري» (٣/ ٢٤٦).

(٥) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢١/ ٢٨٤ـ ٢٨٥).

سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري؛ اختلطت على ابن عجلان فأرسلها»(١).

- وقال الدارقطني: «يقال: إن ابنَ عَجْلَان كان قد اختلط عليه روايته عن سَعِيد المَقْبُرِي، والليث بن سعد فيما ذكر يحيى بن معين وأحمد بن حنبل: أصح الناس رواية عن المَقْبُرِي»(٢).

- قال ابن أبي حاتم، وسئل عن حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنَاخَ رَاحِلَتَهُ بِبَابِ المَسْجِدِ...الحديث »، وقد اختلف فيه الليث بن سعد وعُبَيْد الله العُمَرِي على سَعِيد المَقْبُرِي، فقال: «حديث رواه الليث أشبه»(٣).

وسئل عنه الدارقطني، فقال: «وهموا فيه على سَعِيد، والصواب ما رواه الليث بن سعد»(٤).

---

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٣/ ٥٢٦- ٥٢٧).

(٢) «العلل» (١٥٣/٣).

(٣) «علل الحديث» لابن أبي حاتم(٤٠٨/٢).

(٤) «العلل» (١٥١/٨)، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مفصلا مع بيان الوهم فيه ومداره في القسم التطبيقي، تحت عنوان " أحاديث اختلف فيها الرواة الثقات على سعيد المَقْبُري ".

الفصل الثاني

القسم التطبيقي

أولًا: أحاديث اختلف فيها الثقات ومع ذلك قبل النقاد الوجهين جميعًا، بل وخُرِّج الوجهان في الصحيحين، ولم يعرج مطلقا على قضية اختلاط المَقْبُرِي رحمه الله، ولو كان ثَمَّة وقت يُعَرَّج عليها لكان عند اختلاف الرواة عليه.

ولست أقصد أن مجرد تخريج البخاري ومسلم للراوي المختلط يزيل عنه شبهة الاختلاط كليًا، وإنما يُحمل مثل ذلك -فيمن ثبت اختلاطه- على أن هذا مما تبين لهما أنه من صحيح حديثه، قال ابن الصلاح في (ص٢٤٨): «واعلم: أن من كان من هذا القبيل محتجا بروايته في (الصحيحين) أو أحدهما فإنا نعرف على الجملة: أن ذلك مما تميز وكان مأخوذا عنه قبل الاختلاط والله أعلم»[1]. انتهى

وأما سعيد المَقْبُري رحمه الله فقد قدمت من أقوال العلماء ما يزيل شبهة اختلاطه، فإذا ما أضفنا إليه هذه القرائن المذكورة في هذا القسم التطبيقي استبان لنا أن إخراج البخاري ومسلم لحديثه على الصور المذكورة إنما هو تأكيد لما نص عليه النقاد من عدم اختلاطه الاختلاط المُودِي بحديثه، والله أعلم

الحديث الأول:

حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**قَالَ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ فِرَاشَهُ فَلْيَنْفُضْهُ بِصَنِفَةِ[2] ثَوْبِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ،**

---

(١) انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» لبدر الدين الزركشي(١/١٦٣-١٦٤)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/٣٢٢).

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» (٣/٥٦): «صَنِفة الإزار - بكسر النون -: طرَفه مِّما يَلِي طرَّته».

=

وَلْيَقُلْ: بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ».

هذا الحديث يرويه سَعِيد المَقْبُري رحمه الله، واختلف عليه على وجهين:

- فرواه محمد بن عَجْلان ومالك بن أنس عنه، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

- ورواه عُبَيْد الله العُمَري عنه، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

أما الوجه الأول من طريق محمد بن عَجْلَان: فأخرجه أحمد في «المسند» (٣١٦/١٢)، قال: حدثنا سفيان. وأخرجه البخاري تعليقًا في «صحيحه» كتاب الدعوات - باب التعوذ والقراءة عند النوم (٢٣٢٩/٥)، ووصله الحافظ في «تغليق التعليق» (١٤٠/٥)، من طريق أحمد في «المسند». وأخرجه الترمذي في «السنن» أبواب الدعوات - باب منه (٣٤٣/٥)، قال: حدثنا ابن أبي عمر. وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب عمل اليوم والليلة - ما يقول إذا قام عن فراشه ثم رجع إليه واضطجع (٣٢٨/٩)، قال: أخبرنا قُتَيْبَة بن سَعِيد، قال: حدثنا يعقوب. والطبراني في كتاب «الدعاء» (١٠٣/١)، قال: حدثنا أبو مسلم الكَشِّي، كلاهما (القَلَّاس، والكَشِّي) عن أبي عاصم.

أربعتهم (سفيان، وابن أبي عمر، ويعقوب بن عبد الرحمن القاري، وأبو عاصم النبيل) عن محمد بن عَجْلان، عن سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، بنحوه.

=

وقال الحافظ في «فتح الباري» (٣٨٠/١٣): «(الصِّنِقة) بفتح المهملة وكسر النون بعدها فاء: طرَّتُه، وقيل: طرفه، وقيل: جانبه، وقيل: حاشيته».

وأما طريق مالك: فأخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب التوحيد - باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها (٦/٢٦٩١)، وابن بشْرَان في «أماليه» (١/٦٥)، والبيهقي في كتاب «الاعتقاد» (١/٧٢)، جميعًا من طريق عبد العزيز بن عبد الله الأوَيْسِي، عن مالك، عن سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ، عن النبي ﷺ، بنحوه.

وأما الوجه الثاني للحديث: فأخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الدعوات - باب التعوذ والقراءة عند النوم (٥/٢٣٢٩)، ومسلم في «صحيحه» كتاب الذكر والدعاء - باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (٤/٢٠٨٤)، وأبو داود في «سننه» كتاب الأدب - باب ما يقال عند النوم (٤/٣١١)، جميعًا من طريق عُبَيْد الله بن عمر بن حفص العُمَري، عن سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ، عن رسول الله ﷺ، بمثله.

□ **قلت:** فالوجهان جميعًا مخرجان في الصحيح، ولا يعرف الحديث عند الليث بن سعد ولا ابن أبي ذئب اللذين هما أوثق الناس في المَقْبُري رحمه الله، ومع ذلك فالوجهان مخرجان في الصحيحين، ولم يُعَرِّج أحدٌ من النقاد على ما ذكر من اختلاط المَقْبُري رحمه الله، ولا قيل إن هذا الاختلاف من قِبَلِه لما اعتراه من الاختلاط، وإنما أقرُّوا أن الوجهين جميعًا محفوظان.

الحديث الثاني:

ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هُرَيْرَة وابن عُمَرَ رضي الله عنهم ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارَ فِي هِرَّةٍ أَوْثَقَتْهَا؛ فَلَمْ تُطْعِمْهَا وَلَمْ تَتْرُكْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ**».

هذا الحديث يرويه عُبَيْد الله العُمَري، وقد روي عنه على وَجهين:

- عنه عن سَعِيد المَقْبُري عن أبي هُرَيْرَة ﷺ.
- عنه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

والوجهان جميعًا أخرجهما: البخاري في «صحيحه» كتاب بدء الخلق - باب خمس من الدواب فوَاسِقٌ (١٢٠٥/٣)، قال: حدثنا نصر بن علي، أخبرنا عبد الأعلى، حدثنا عُبَيْدُ الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.....الحديث».

قال: وحدثنا عُبَيْد الله، عن سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَة، عن النبي ﷺ مثله.

قال الحافظ في «فتح الباري» (٣٥٧/٦): «القائل: (قال: وحدثنا عُبَيْد الله) هو عبد الأعلى المذكور في الإسناد المذكور». انتهى

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم في «صحيحه» كتاب البر والصلة والآداب - باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يؤذي (٢٠٢١/٤)، قال: حدثني نصر بن علي الجَهْضَمِيّ، حدثنا عبد الأعلى، عن عُبَيْد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ.... الحديث».

قال مسلم: حدثنا نصر بن علي الجَهْضَمِيّ، حدثنا عبد الأعلى، عن عُبَيْد الله، عن سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ، عن النبي ﷺ بمثله.

وأخرجه أيضًا: ابن حبان في «صحيحه» كتاب البر والإحسان - باب الجار (٣٠٥/٢)، قال: أخبرنا علي بن أحمد الجُرْجَانِي، حدثنا

نصر بن علي الجَهْضَمِيّ، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا عُبَيْد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، بمثله.

قال ابن حبان: أخبرناه علي بن أحمد، حدثنا نصر بن علي، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا عُبَيْد الله، عن سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، عن النبي ﷺ، بنحوه.

والحديث أخرجه البزار من الوجهين جميعًا، (١٣٩/١٥)، تماما كما فعل البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى كما سبق ذكره.

□ **قلت:** وإنما تعمدت إخراج الطريقين معًا ونقل الإسناد كاملًا كل مرة، والتوسع في تخريجه حتى يقف القارئ الكريم على صفة رواية الأئمة للوجهين جميعًا.

وكما يظهر فإن الجميع أخرج طريق نافع بداية ثم أعقبه بطريق المَقْبُري، وكأن ذلك إشارة لكونه معروفا من حديث ابن عمر ﷺ، ولو كان ثمة اختلاط ثابت عند المَقْبُري لأعلوا طريقه بالطريق الأول، وحكموا عليه بالشذوذ لكونه خلاف المشهور خاصة عند اعتبارهم لما ذكر من اختلاطه رحمه الله، إلا أنهم أخرجوهما جميعًا معًا لدفع هذا الإيهام والتنبيه على أنهما جميعًا محفوظان، ولا يعل الثاني منهما بالأول، والله أعلم

الحديث الثالث:

حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ ، قال: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: «**مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ: أَتْقَاهُمْ، فَقَالُوا لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: فَيُوسُفُ نَبِيُّ اللَّهِ ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنِ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنِ خَلِيلِ اللَّهِ. قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: فَعَنْ مَعَادِنِ الْعَرَبِ تَسْأَلُونِ؟ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا**».

هذا الحديث يرويه عُبَيْد الله بن عُمَر بن حفص القرشي، وَاختلف عليه:

فرواه مُعْتَمِر بن سليمان وأبو أسامة حماد بن أسامة وغيرهم عنه، عن سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ.

وخالفهم يحيى بن سَعِيد القطَّان فرواه عن عُبَيْد الله، عن سَعِيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ، **روى ذلك عنه:**

علي بن المديني وزهير بن حرب ومحمد بن المُثَنَّى وعُبَيْد الله بن سَعِيد اليَشْكُري.

أما الوجه الأول من طريق مُعْتَمِر بن سليمان: فأخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الأنبياء - باب ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾[1] (١٢٣٥/٣)، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم. وأخرجه البزار في «مسنده» (١٣٦/١٥)، قال: حَدَّثنا عَمْرو بن علي. والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٩٧/٥)، قال: حدثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي، قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني.

ثلاثتهم (إسحاق بن رَاهُوَيْه، وعَمْرو بن علي الفلاس، ومحمد بن عبد الأعلى): حَدَّثنا المُعْتَمِر بن سليمان، قال: حَدَّثنا عُبَيْد الله بن عُمَر، قال: حدثني سَعِيد، عَن أبي هُرَيْرَة ﷺ، بمثله.

وليس عند البزار قوله: « **فَيُوسُفُ نَبِيُّ اللَّهِ ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنِ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنِ خَلِيلِ اللَّهِ**».

---

(١) «سورة البقرة، آية: ١٣٣».

وأما طريق أبي أسامة: فأخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الأنبياء - باب قول الله تَعَالَىٰ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[1] (١٢٣٨/٣)، قال: حدثني عُبَيْد بن إسماعيل، عن أبي أسامة، عن عُبَيْد الله، قال: أخبرني سَعِيد بن أبي سَعِيد، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ، بمثله.

وذكره تعليقًا في «صحيحه» كتاب الأنبياء - باب قول الله تعالى ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ (١٢٢٤/٣)، قال: وقال أبو أسامة ومُعْتَمِر عن عُبَيْد الله عن سَعِيد عن أبي هُرَيْرَة ﷺ.

وأما الوجه الثاني من طريق علي بن المديني عن يحيى القطان: فأخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الأنبياء - باب قول الله تعالى ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[2] (١٢٢٤/٣)، قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا يحيى بن سَعِيد، حدثنا عُبَيْد الله، قال: حدثني سَعِيد بن أبي سَعِيد، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ، بمثله.

وأخرج باقي طرقه عن يحيى القطان: مسلم في «صحيحه» كتاب الفضائل - بابٌ من فضائل يوسف عليه السلام (١٨٤٦/٤)، قال: حدثنا زهير بن حرب، ومحمد بن المُثَنَّى، وعُبَيْد الله بن سَعِيد، قالوا: حدثنا يحيى بن سَعِيد، عن عُبَيْد الله، أخبرني سَعِيد بن أبي سَعِيد، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ، بمثله.

---

(١) «سورة يوسف، آية: ٧».

(٢) «سورة النساء: ١٢٥».

قلت: فهذا حديث اختلف الثقات فيه على عبيد الله العمري عن سَعيد المَقْبُري، ولا يعرف الحديث عند الليث بن سعد ولا ابن أبي ذئب اللذين هما أوثق الناس في المَقْبُري رحمه الله، ومع ذلك فالوجهان مخرجان في الصحيحين، ولم يُعَرِّج أحدٌ من النقاد على ما ذكر من اختلاط المَقْبُري رحمه الله، ولا قيل إن هذا الاختلاف من قِبَلِه لما اعتراه من الاختلاط، وإنما أقرّوا أن الوجهين جميعًا محفوظان.

ثانيًا: أحاديث تفرد بها غير المشهورين من أصحاب المَقْبُري رحمه الله ومع ذلك اعتمدها البخاري ومسلم في صحيحيهما ولم يتجنباها؛ ومثل هذا الصنيع يَبْعُد في حديث المختلط؛ حيث إن تفرد غير المشهورين الذين يرجع إلى قولهم عند الاختلاف عليه بحديث يشعر بكونه مما وهم فيه وإلا لعُرف عند الطبقة الأولى من أصحابه.

وكل الأحاديث التي سأذكرها إن شاء الله تحت هذا العنوان سأحاول توسيع دائرة تخريجها وإن كانت في الصحيحين أو أحدهما حتى يعلم مدار الحديث ومن تفرد به من أصحاب المَقْبُري رحمه الله.

الحديث الأول:

حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ مِنْ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ**»

أخرجه أحمد في «المسند» (٢٧/١٦)، قال: حدثنا عبد الرحمن. وأخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب اللباس - باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار (٢١٨٢/٥)، قال: حدثنا آدم. وأخرجه البزار في «مسنده» (١٨٠/١٥)، قال: حَدَّثنا زيد بن أَخْزَمَ. والنسائي في

«السنن الصغرى» (٨/٢٠٧)، قال: أخبرنا محمود بن غيلان. كلاهما (زيد، ومحمود) حدثنا أبو داود.

ثلاثتهم (عبد الرحمن بن مهدي، وآدم بن أبي إياس، وأبو داود الطَّيَالِسِي) عن شُعْبَة قال: سمعت سَعِيد المَقْبُري، يقول: سمعت أبا هُرَيْرَة، يقول: سمعت رسول الله ﷺ قال: «ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار».

وزاد أحمد في روايته: «قال شُعْبَة: سمعت سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُري بعدما كَبِرَ».

➢ والحديث أخرجه النسائي في «المجتبى» كتاب الزينة – باب ما تحت الكعبين من الإزار (٨/ ٢٠٧)، من طريق هشام الدَّسْتَوَائِيِّ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن إبراهيم ، قال : حدثني عبد الرحمن بن يعقوب الجهني، أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «ما تحت الكعبين من الإزار ففي النار».

قلت: هذا الحديث من أدل الدلائل على عدم اختلاط المَقْبُري رحمه الله، وأنه لم يعرض له ما يُخِل بحديثه وذلك لأمور:

الأمر الأول: هذا الحديث من طريق المَقْبُري مداره على شعبة رحمه الله، وشعبة ليس من الطبقات الأولى من أصحابه، وليس حتى من المكثرين عنه، قال ابن عدي رحمه الله في «الكامل» (٣/٣٩١): «وليس لشعبة عن سعيد المَقْبُري غير حديثين: الأول حديث الإزار المشهور، والحديث الثاني يأتي به الجَارُود عنه، وإنما ذكرت سعيد المَقْبُري في جملة من اسمه سعيد لأن شعبة يقول: «حدثنا سعيد بعد ما كبر» وأرجو أن سعيد من أهل الصدق، وقد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير».

الأمر الثاني: أن شعبة نص على أن سماعه هذا الحديث من المَقْبُري بعد أن كبر، ومع ذلك أخرجه البخاري ومثل هذا يتجنب في حديث المختلط.

الأمر الثالث: احتجاج البخاري بهذا الحديث، وعدم ذكره في الباب سواه.

الحديث الثاني:

حديث عَمْرو بْن أبي عَمْرو مولى المُطَّلِب عَنْ سَعِيدِ بْن أبي سَعِيدٍ المَقْبُريِّ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ أنَّهُ قالَ: «**قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ: مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ**».

هذا الحديث أخرجه أحمد في «المسند» (١٤/٤٤٦)، قال: حدثنا سليمان، حدثنا إسماعيل.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب العلم- باب الحرص على الحديث (١/٤٩)، قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، قال: حدثني سليمان. وفي كتاب الرقاق - باب صفة الجنة والنار (٥/٢٤٠٢)، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا إسماعيل بن جعفر.

وأخرجه الآجُرِّي في «الشريعة» (٣/١٢٢٠)، وابن خزيمة في كتاب «التوحيد» (٢/٦٩٩)، كلاهما من طريق إسماعيل بن جعفر. وأخرجه البزار في «مسنده» (١٥/١٤٥)، وابن منده في كتاب «الإيمان» (٢/٨٦٢)، من طريق عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي.

ثلاثتهم (إسماعيل بن جعفر، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي) عن عَمْرو بن أبي عَمْرو، عن سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُري، عَن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، بنحوه.

❑ **قلت**: وإنما توسعت في تخريج الحديث وإن كان في «صحيح البخاري» حتى يُعلم أن مداره على: عمرو بن أبي عمرو، واسم أبي عمرو: مَيْسَرَة، مولى المُطَّلِب بن عبد الله بن حَنْطب، أبو عثمان المدني، تكلم فيه وحديثه حسن، كما قال الذهبي، توفي ١٥٠هـ.

قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٧٢/٨ - ٧٣): «قال أحمد: ليس به بأس. وقال أبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن عدي: لا بأس به؛ لأن مالكًا يروي عنه، ولا يروي مالك إلا عن صدوق ثقة. وقال العجلي: ثقة. وقال الساجي: صدوق إلا أنه يهم. وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو داود: ليس هو بذاك، حدث عنه مالك بحديثين، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الذهبي: حديثه حسن منحط عن الرتبة العلياء من الصحيح».انتهى

❑ **قلت**: فهذا حديث ليس عند الليث ولا ابن أبي ذئب ولا حتى عند الطبقة التي تليها من أصحاب سعيد المَقْبُري رحمه الله، وإنما رواه من تُكلم فيه بما لا يقدح، ومع ذلك لم يمنع ذلك البخاري رحمه الله من إخراجه من طريقه في موضعين من «صحيحه» محتجًا به على الأقل في الموضع الأول حيث لم يذكر في الباب غيره.

ولو كان ثمَّة اختلاط معروف للمَقْبُري لتساءل النقاد: وأين كان كبار أصحابه حين رووا هذا الحديث؟!!

✍ **الحديث الثالث**:

حديث أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**أَعْذَرَ اللَّهُ إِلَى امْرِئٍ أَخَّرَ أَجَلَهُ حَتَّى بَلَّغَهُ سِتِّينَ سَنَةً**».

أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الرقاق - باب من بلغ ستين سنة (٢٣٦٠/٥)، وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (٢٦٧/١)، والبغوي في «التفسير = معالم التنزيل في تفسير القرآن» (٦٩٨/٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الجنائز - باب من بلغ ستين سنةٍ فقد أعذر الله إليه في العمر (٣٧٠/٣)، جميعًا من طريق مَعْن بن

محمد الغفاري[1]، عن سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النبي ﷺ، به.

□ **قلت**: لم أقف على متابع للمَقْبُري على هذا الحديث، ومع ذلك أخرج البخاري حديثه في الصحيح وجعله أول حديث في الباب، وليس هذا صنيع الأئمة مع المختلطين، والله أعلم

ثالثًا: أحاديث اعتمدها العلماء من غير طريق المشهورين عنه، وسأورد إن شاء الله تحت هذا العنوان بعض الأحاديث التي قبلها النقاد وصححوها مما هو خارج الصحيحين.

الحديث الأول:

حديث عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ لَعَنَ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ».

---

(١) ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٧) وقال: «روى عن حنظلة بن علي وسعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، روى عنه ابن جريج ومحمد بن معن وعمر بن علي وعبد الله بن عبد الله الأموي، سمعت أبي يقول ذلك»، وكذلك أورده البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٩٠) وقال: «يُعَدُّ في أهل الحجاز» ثم ساق له حديثًا من طريق المَقْبُري رحمه الله. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٩٠) وقال: «من أهل المدينة يروي عن سعيد المَقْبُري، روى عنه عمر بن علي المُقَدَّمِي وابنه محمد بن مَعْن». وذكره الذهبي في «الكاشف» ولم يذكر فيه شيئًا. وأورده الحافظ في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٢٧)، ونقل ذكر ابن حبان له في الثقات، وقال في «تقريب التهذيب» (ص٥٤٢): «مقبول»

أخرجه أحمد في «المسند» (٤٢/١٤)، قال: حدثنا أبو عامر. وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» كتاب النكاح ـ باب في الرجل يطلق امرأته فيتزوجها رجل ليحلها له (٣٠٧/٩).

وأخرجه الترمذي في «العلل الكبير- ترتيب أبي طالب» (١٦١/١)، قال الترمذي: حدثنا محمد بن يحيى. وأخرجه البزار في «مسنده» (١٥٢/١٥)، قال: حَدَّثنا مُحَمد بن إسحاق. وابن الجَارُود في «المنتقى» (١٧٢/١)، قال: حدثنا أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم. والبيهقي في «السنن الكبرى» كتاب النكاح ـ باب ما جاء في نكاح المحلل (٢٠٨/٧)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر بن الحسن، قالا: حدثنا أبو العباس -محمد بن يعقوب- حدثنا محمد بن إسحاق.

أربعتهم (ابن أبي شيبة، ومحمد بن يحيى، ومُحَمد بن إسحاق، ومحمد بن عبد الرحيم): حدثنا المعلى بن منصور.

قال البزار رحمه الله: «وهَذَا الْحَدِيث لا نعلم يروى عَنْ أبي هُرَيْرَةَ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

والحديث أخرجه أيضًا تَمَّام في «فوائده» (٤٥١/١)، حدثنا أبو بكر محمد بن سهل بن عثمان، حدثنا عبد الرحمن بن معدان، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسِي.

ثلاثتهم (أبو عامر العَقَدِي، ومُعَلَّى بن منصور، وعبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسِي): عن عبد الله بن جعفر المَخْرَمِي، عن عثمان بن محمد الأَخْنَسِي، عن المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، به

ولفظ: المنتقى، وتمام، والبيهقي: «لعن الله الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ».

قال الترمذي: «سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن؛ وعبد الله بن جعفر المَخْرَمِي صدوق ثقة، وعثمان بن محمد الأَخْنَسِي ثقة، وكنت أظن أن عثمان لم يسمع من سَعِيد المَقْبُري».

□ **قلت:** فمدار الحديث على: عثمان بن محمد بن المغيرة بن شَرِيق- بفتح المعجمة- النَّقفِي الأَخْنَسِي الحجازي، صدوق، ووثقه

جماعة، وروايته عن ابن المُسَيَّب فيها مناكير.

قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (١٣٨/٧): «قال ابن معين: ثقة، وقال ابن المديني: روى عن سَعِيد ابن المُسَيَّب عن أبي هُرَيْرَة ﷺ أحاديث مناكير. وقال النسائي: ليس بذاك القوي. ونقل الترمذي عن البخاري أنه وثقه». وقال الحافظ في «تقريب التهذيب» (٣٨٦/١): «صدوق له أوهام». انتهى

قلت: فأي مختلط هذا الذي يقبل حديث من روايته لا يعرف عند كبار أصحابه، بل تفرد به مثل عثمان بن محمد الأَخْنَسِي.

الحديث الثاني:

حديث أبي هُرَيْرَة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ قِبْلَةٌ**».

هذا الحديث يروى عن أبي هُرَيْرَة ﷺ من وجهين:

فرواه محمد بن معاوية وإسحاق بن جعفر ومعلى بن منصور -ثلاثتهم- عن عبد الله بن جعفر المَخْرَمِي عن عثمان بن محمد الأَخْنَسِي عن سَعِيد المَقْبُري عن أبي هُرَيْرَة ﷺ مرفوعًا.

ورواه أبو مَعْشَر -نَجِيح بن عبد الرحمن- عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ مرفوعًا.

أما الوجه الأول: فأخرجه البزار في «مسنده» (١٥٣/١٥)، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن معاوية. وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٤١/١)، قال: حدثنا أحمد بن يحيى الحُلْوَاني، كلاهما عن محمد بن معاوية النَّيْسَابُوري.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» كتاب صلاة التطوع

والإمامة (١٤٠/٥)، والترمذي في «سننه» كتاب الصلاة - باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة (٤٤٨/١)، قال الترمذي: حدثنا الحسن بن بكر المَرْوَزي. كلاهما (ابن أبي شيبة، والمَرْوَزي) عن معلى بن منصور.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٧/٩)، قال: حدثنا مَسْعَدَة بن سعد، حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثني إسحاق بن جعفر بن محمد.

ثلاثتهم (محمد بن معاوية، ومعلى بن منصور، وإسحاق بن جعفر) عن عبد الله بن جعفر المَخْرَمِي، عن عثمان بن محمد الأَخْنَسِي، عن سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ، عن رسول الله ﷺ، بمثله.

قال الترمذي: «قال محمد: حديث عبد الله بن جعفر المَخْرَمِي، عن عثمان بن محمد الأَخْنَسِي، عن سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَة أقوى من حديث أبي مَعْشَر وأصح».

قال الترمذي: «حديث معلى بن منصور حسن صحيح». قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عثمان بن محمد إلا عبد الله بن جعفر».

وأما الوجه الثاني: فأخرجه الترمذي في «سننه» كتاب الصلاة - باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة (٤٤٦/١)، قال: حدثنا محمد بن أبي مَعْشَر.

وأخرجه ابن ماجة في «السنن» كتاب إقامة الصلاة - باب القبلة (٣٢٣/١)، قال: حدثنا محمد بن يحيى النَّيْسَابُوري، قال: حدثنا عاصم بن علي.

وأخرجه العُقَيْلي في ترجمة "أبي مَعْشَر" من «الضعفاء الكبير» (٣٠٨/٤)، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا أبو النضر.

ثلاثتهم (محمد بن أبي مَعْشَر، وعاصم بن علي، وأبو النضر هاشم بن القاسم) عن أبي مَعْشَر، عن محمد بن عمرو، عن أبي

سلمة، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، عن رسول الله ﷺ، بمثله.

قال النسائي في «السنن الكبرى» (٣/١٤٠): «أبو مَعْشَر ضعيف، ومع ضعفه كان قد اختلط، وعنده أحاديث مناكير منها محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ عن النبي ﷺ قال: «ما بين المشرق والمغرب قبلة». وقال العُقَيْلي في «الضعفاء الكبير» (٤/٣٠٨): «لا يتابع عليه».

□ **قلت:** ومع كون معارضة أبي مَعْشر كالريح إلا أن البخاري والترمذي صححا حديث الأَخْنَسِي ولم يتوقفا لكون الحديث غير معروف عند الطبقة الأولى من أصحاب المَقْبُري رحمه الله.

ولما رد النسائي حديث أبي معشر لم يرده لضعفه فقط بل أضاف إليه اختلاطه، ومع ذلك لم يشر مطلقًا لقضية اختلاط المَقْبُري رحمه الله؛ وكأنه أمر لا يعرف عنه، فأي مختلط هذا الذي يقبل حديث من روايته لا يعرف عند كبار أصحابه، بل تفرد به مثل عثمان بن محمد الأَخْنَسِي رحمه الله.

الحديث الثالث:

حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**قَدْ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ(١) وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ**».

قال البزار رحمه الله في «مسنده» (١٥/١٦٩-١٧٠): «وهَذَا الْحَدِيث اختلف على هشام بن سَعْد فيه؛ فرواه المُعَافي بن عمران عن

---

(١) قال السندي في «حاشية المسند» (٦/١٠٥): «(عُبِّيَّة الجاهلية) بضم العين المهملة، وكسر موحدة مشددة، وفتح ياء مثناة من تحت مشددة: الكبر والنخوة».

هشام بن سَعْد عن سَعِيد المقبري عَنْ أبيهِ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، ورواه غير واحد عن هشام بن سَعْد عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ». انتهى

قلت: وقد أخرج الترمذي رحمه الله الوجهين جميعًا في «سننه» أبواب المناقب، بابٌ في فضل الشام واليمن (٦/ ٢٢٨- ٢٢٩) قال رحمه الله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: **لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ يَفْتَخِرُونَ بِآبَائِهِمُ الَّذِينَ مَاتُوا إِنَّمَا هُمْ فَحْمُ جَهَنَّمَ، أَوْ لَيَكُونُنَّ أَهْوَنَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْجُعَلِ الَّذِي يُدَهْدِهُ الْخِرَاءَ بِأَنْفِهِ**(١)، **إِنَّ اللَّهَ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخْرَهَا بِالْآبَاءِ، إِنَّمَا هُوَ مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، النَّاسُ كُلُّهُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ خُلِقَ مِنْ تُرَابٍ**»قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

«حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ الْفَرْوِيُّ الْمَدَنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **قَدْ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ**.....».

قال الترمذي: حسن صحيح. وهذا أصح عندنا من الحديث الأول، وسَعِيد المَقْبُري قد سمع من أبي هُرَيْرَةَ، ويروي عن أبيه أشياء كثيرة، عن أبي هُرَيْرَةَ. وقد روى سفيان الثوري، وغير واحد هذا الحديث عن هشام بن سعد، عن سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النبي ﷺ نحو حديث أبي عامر، عن هشام بن سعد». انتهى

---

(١) قال السندي في المصدر السابق: «(الجِعْلان) بكسر الجيم وسكون العين جمع جُعَل -بضم ففتح- دويبة سوداء تدير الخِرَاء بأنفها».

❑ **قلت:** كأن عبارة الترمذي رحمه الله تشير إلى كون الحديث ربما كان محفوظًا من الوجهين جميعًا، فإنه بعد أن ذكر أن هذا الوجه الثاني أصح عاد وذكر متابعات لأبي عامر العقدي في رواية الحديث عن هشام عن سعيد عن أبي هريرة ﷺ.

وقد دفعني لذلك أن الدارقطني رحمه الله في «العلل» (١٥٧/٨) قد حكى الخلاف في هذا الحديث ولم يرجح.

وعلى كل حال فقد تفرد بالحديث هشام بن سعد المدني، أبو عَبَّاد القرشي، وليس من مشهوري أصحاب المَقْبُري رحمه الله، بل قد اختلف فيه، إلا في روايته عن «زيد بن أسلم» فقد حكى أبو داود: أنه من أثبت الناس فيه، نقله الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣٧/١١). وحسن الذهبي حديثه بإطلاق.

قال ابن أبي شيبة في «سؤالاته» (١٠٢/١): «قال ابن المديني: صالح ولم يكن بالقوي». وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (٢٤٥/١): «ضعيف». وقال العِجْلِي في معرفة «الثقات» (٣٢٨/٢): «جائز الحديث، وهو حسن الحديث». قال الذهبي في «الكاشف» (٣٣٦/٢): «قال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال أحمد: لم يكن بالحافظ. قال الذهبي: هو حسن الحديث». قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (٥٧٢/١): «صدوق له أوهام ورمي بالتشيع». انتهى

❑ **قلت:** وما منع ذلك الترمذي من تصحيح الحديث، ولم يعرج مطلقا على قضية اختلاط المَقْبُري رحمه الله.

الحديث الرابع:

حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ: «**أَنَّ رَجُلاً قَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُسَافِرَ فَأَوْصِنِي، قَالَ : عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللهِ ، وَالتَّكْبِيرِ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ ، فَلَمَّا أَنْ وَلَّى الرَّجُلُ ، قَالَ : اللَّهُمَّ اطْوِ لَهُ الأَرْضَ ، وَهَوِّنْ**

عَلَيْهِ السَّفَرَ»(١).

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» كتاب الدعاء ـ باب في الرجل يريد السفر، ما يدعو به (٣٠٩/١٥) ـ ومن طريقه ابن ماجة في «سننه» كتاب الجهاد ـ باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله (٩٢٦/٢). وأخرجه أحمد في «المسند» (٤٥١/١٥)ـ ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» كتاب المناسك (٦١٤/١). وأخرجه البزار في «مسنده» (١٥/)، قال: حَدَّثنا عَمْرو بن علي. ثلاثتهم (أحمد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو بن علي): حدثنا وكيع بن الجراح.

وأخرجه الترمذي في «سننه» أبواب الدعوات ـ بابٌ منه (٣٧٧/٥)، قال: حدثنا موسى بن عبد الرحمن الكندي الكوفي قال: حدثنا زيد بن حُبَاب. والنسائي في «السنن الكبرى» كتاب عمل اليوم والليلة ـ ما يقول للشَّاخِص (١٨٨/٩)، قال: أخبرنا محمد بن العلاء، حدثنا أبو خالد. والمَحَامِلِي في كتاب «الدعاء» (١/ ٥٠)، قال: حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا جعفر بن عون. وابن حبان في «صحيحه» كتاب الصلاة ـ باب المسافر (٤١٠/٦)، قال: أخبرنا ابن قُتَيْبَة ـ محمد بن الحسن المقرئ ـ قال: حدثنا حرملة بن يحيى التُّجِيبي، قال: حدثنا ابن وهب.

خمستهم (وكيع، وزيد بن حباب، وأبو خالد الأحمر، وجعفر بن عون، وعبد الله بن وهب) حَدَّثنا أسامة بن زيد، عن سَعِيد المَقْبُري، عَن أبي هُرَيْرَةَ، قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ...الحديث ».

---

(١) قوله: (شَرَف) قال الزرقاني في «شرح موطأ الإمام مالك» (٥٢١/٢): «بفتح المعجمة والراء ثم فاء، أي: مكان عال».

قوله: (ازْوِ لهُ الأرْضَ) قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٥٢/٢٤): «معناه: اطو له الطريق وقرّبه وسهله. وأصل الانزواء الانضمام».

- ولم يذكر ابن ماجة رحمه الله دعاء النبي ﷺ للرجل.

- قال الترمذي: «حديث حسن». قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

❑ **قلت:** بعد البحث والتحري لم أقف على متابع لأسامة بن زيد في رواية الحديث عن المَقْبُري.

وأسامة بن زيد الليثي، أبو زيد المدني، مختلف في توثيقه، وهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى.

قال أبو داود في «سؤالاته للإمام أحمد» (٢١٨/١): «سمعت أحمد يقول: ترك يحيى أسامة بآخره». وقال ابن أبي شيبة في «سؤالاته لعلي بن المديني» (٩٨/١): «قال ابن المديني: كان عندنا ثقة». وقال الدُّوري في «تاريخه» (١٥٧/٣): «سمعت يحيى يقول: أسامة بن زيد الليثي ثقة». قال ابن عدي في «الكامل» (٣٩٤/١): «هو حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به». وقال الذهبي في كتاب «ذكر من تكلم فيه وهو موثق» (٤١/١): «صدوق قوي الحديث، أكْثَرَ مسلمٌ إخراج حديث ابن وهب عنه، ولكن أكثرها شواهد ومتابعات، والظاهر أنه ثقة، وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي». انتهى

قلت: ومثل هذا لا يُعامل هذه المعاملة في روايته عن المختلطين ما لا يُعرف عند كبار أصحابهم، والله أعلم.

رابعًا: أحاديث اختلف فيها الرواة الثقات على سعيد المَقْبُري، ولو كان ثمة اختلاط لألحقوا الوهم به دونهم.

الحديث الأول:

حديث أبي هريرة ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَحَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يُشَمِّتَهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ**.... الحديث».

هذا الحديث يرويه سَعِيد المَقْبُري، واختلف عليه:

فرواه ابن أبي ذئب عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ مرفوعًا.

ورواه محمد بن عَجْلان وعبد الرحمن بن إسحاق وابن جريج عن سعيد، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ مرفوعًا.

أما الوجه الأول: فأخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الأدب - باب ما يستحب من العطاس وما يكره من التثاؤب (٢٢٩٧/٥)، وفي «الأدب المفرد» (٣٢٠/١). وأخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الأدب - باب ما جاء في التثاؤب (٣٠٦/٤)، والترمذي في «سننه» كتاب الأدب - باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب (٣٨٤/٤)، جميعًا: من طريق ابن أبي ذئب، حدثنا سَعِيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، عن النبي ﷺ بمثله.

وأما الوجه الثاني من طريق ابن عجلان: فأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» كتاب الصلاة - باب التثاؤب (٢٧٠/٢) -ومن طريقه أحمد في «المسند» (٤١/١٣)- قال عبد الرزاق: حدثنا سفيان.

وأخرجه الترمذي في «سننه» أبواب الأدب - باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب (٣٨٣/٤)، قال: حدثنا ابن أبي عمر. وابن حبان في «صحيحه» كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره (١٢٢/٦)، قال: أخبرنا الفضل بن الحُبَاب، قال: حدثنا إبراهيم بن بَشَّار الرمادي.

ثلاثتهم (عبد الرزاق، وابن أبي عمر العدني، وإبراهيم بن بَشَّار الرمادي) عن سفيان الثوري.

وأخرجه البزار في «مسنده» (١٦٢/١٥)، قال: حَدَّثنا عَمْرو. والحاكم في «المستدرك» (٢٩٣/٤)، قال: أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد الحَنْظلِي، حدثنا أبو قِلابة الرَّقاشِي، كلاهما (عمرو بن علي القَلَّاس، وأبو قلابة الرَّقاشِي: عبد الملك بن محمد) عن أبي عاصم.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» كتاب الصلاة - باب كراهة التثاؤب في الصلاة إذ هو من الشيطان (٦١/٢)، قال: حدثنا محمد بن العلاء بن كريب. وابن السُّنِّي في «عمل اليوم والليلة» (٢٣٥/١)، قال: حدثنا أحمد بن الحسين بن عبد الجبار الصوفي، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، كلاهما (محمد بن العلاء، وابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد العَبْسِي) عن أبي خالد الأحمر.

ثلاثتهم (سفيان الثوري، وأبو عاصم النبيل، وأبو خالد الأحمر) عن مُحَمد بن عَجْلَان، عن سَعِيد، عَن أبي هُرَيْرَة ﷺ.

قال الترمذي: «حسن». وقال الحاكم: «صحيح الإسناد». وقال الذهبي: «صحيح».

وأما طريق عبد الرحمن بن إسحاق: فأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» كتاب الصلاة - باب كراهة التثاؤب في الصلاة إذ هو من الشيطان (٦١/٢)، قال: حدثنا الصنعاني محمد بن عبد الأعلى. وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٥/٣)، قال: حدثنا يحيى بن محمد قال: حدثنا مُسَدَّد. وأبو يعلى في «مسنده» (١١٦/٦)، قال: حدثنا عُبَيْد الله بن عمر الْجُشَمِيِّ، حدثنا يزيد بن زُرَيْع.

ثلاثتهم (محمد بن عبد الأعلى، ومُسَدَّد، ويزيد بن زُرَيْع) عن بشر بن المُفَضَّل، حدثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَة، قال: قال رسول الله ﷺ، بنحوه.

قلت: هذا الإسناد حسن في الشواهد والمتابعات؛ من أجل: عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث المدني، وقد توبع.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/٢١٢): «سألت أبي عنه، فقال: يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو قريب من محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وهو حسن الحديث وليس بثبت ولا قوي». وقال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤/١٩٨): «قال محمد بن إسماعيل: ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان عبد الرحمن ممن يحتمل في بعض». انتهى

قال الترمذي في «سننه» (٤/٣٨٤): «حديث ابن أبي ذئب صحيح، وهذا أصح عندي من حديث ابن عَجْلان، وابن أبي ذئب أحفظ لحديث سَعِيد المَقْبُري وأثبت من محمد بن عَجْلان، سمعت أبا بكر العطار البصري، يذكر عن علي بن المديني، عن يحيى بن سَعِيد، قال: قال محمد بن عَجْلان: أحاديث سَعِيد المَقْبُري روى بعضها سَعِيد عن أبي هُرَيْرَة، وروي بعضها عن سَعِيد عن رجل عن أبي هُرَيْرَة، فاختلطت عليَّ فجعلتها عن سَعِيد عن أبي هُرَيْرَة».

وقال الدارقطني في «العلل» (١٠/٣٦٩) بعد أن سرد الخلاف على سَعِيد-: «ويشبه أن يكون ابن أبي ذئب قد حفظه».

قلت: عللوا وذكروا الأسباب، وما عَرَّج واحد منهم على اختلاط المَقْبُري رحمه الله، وإنما ألصقوا الوهم بمحمد بن عَجْلان، ولو كان ثمة اختلاط لكان أولى باعتباره سبب هذا الوهم، خاصة والطريق إلى محمد بن عَجْلان صحيحة كما حكم الترمذي والحاكم والذهبي، وقد توبع أيضًا.

الحديث الثاني:

ما أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب العلم- باب ما جاء في العلم (١/٣٥)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ -هُوَ المَقْبُرِيُّ- عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ: «**بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاخَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: لَهُمْ أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَّكِئٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ، فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَّكِئُ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ أَجَبْتُكَ، فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي سَائِلُكَ فَمُشَدِّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ، فَقَالَ: سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ، فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ آللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ.....الحديث**».

ومن هذا الوجه أخرجه البزار في «مسنده» (١٢/٣٢٧)، قال: حَدَّثَنا مُحَمد بن مَعْمَر، حَدَّثَنا عَبد الله بن يزيد، حَدَّثَنا الليث بن سَعْد، حدثني سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُري، عَن شريك بن عَبد الله بن أبي نمر، عَن أنس بن مالك، به.

هذا الحديث يرويه سَعِيد المَقْبُري رحمه الله، واختلف عليه:

فرواه الليث بن سعد عن سَعِيد المَقْبُري، عن شريك بن أبي نَمِر، عن أنس ﷺ.

وخالفه عُبَيْد الله العُمَري وأخوه عبد الله فروياه عن سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ.

أما الوجه الأول فسبق تخريجه.

وأما طريق عبيد الله العمري من الوجه الثاني فأخرجه النسائي في «الكبرى» (٣/٩٢)، وفي «المجتبى» كتاب الصيام – باب وجوب الصيام (٤/١٢٤)، قال: حدثنا أبو بكر بن علي. وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٦/١٦٩)، قال: حدثنا عبد الله -بن محمد بن عبد المؤمن- حدثنا حمزة -بن محمد بن علي- حدثنا علي بن سَعِيد بن بشير.

كلاهما (أبو بكر بن علي-أحمد بن علي بن سَعِيد- وعلي بن سَعِيد بن بشير) حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدثنا أبو عمارة حمزة بن الحارث بن عُمَيْر، قال: سمعت أبي يَذْكُرُ عن عُبَيْد الله بن عمر، عن سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ، عن رسول الله ﷺ، بمثله.

وعبيد الله العمري هو: عُبَيْد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي أبو عثمان المدني، أخو عبد الله وأبي بكر وعاصم، أحد الفقهاء السبعة، ثقة ثبت، من رجال الشيخين، توفي١٤٣هـ[1].

وأما طريق عبد الله العمري فأخرجه البزار في «مسنده» (١٥/١٨٢)، قال: حَدَّثنا مُحَمد بن مَعْمَر، قال: حَدَّثنا أبو عامر.

---

(١) ذكره الكَلَابَاذِي في «رجال صحيح البخاري» للكَلَابَاذِي (١/٤٦٦)، وابن مَنْجُوَيْه في «رجال مسلم» (٢/١٢)، وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/٣٢٦): «سئل أحمد عن مالك وعُبَيْد الله وأيوب أيهم أثبت في نافع؟ فقال: عُبَيْد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية، وقال يحيى: عُبَيْد الله بن عمر من الثقات، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ثقة».

وأخرجه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٥٢٩/١)، قال: حَدَّثنا عباس بن محمد الدُّوري، حَدَّثنا خالد بن مَخْلَد.

كلاهما (أبو عامر العَقَدِي، وخالد بن مَخْلَد) حَدَّثنا عَبد الله بن عُمَر، عن سَعِيد المَقْبُري، عَن أبي هُرَيْرَة ﷺ.

وأخرجه أبو داود الطَّيَالِسِي في «مسنده» (٩٠/٤)، قال: حدثنا العُمَري، قال: حدثنا سَعِيد المَقْبُري، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ.

ومدار هذا الوجه على: عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العُمَري المدني، أخو عُبَيْد الله بن عمر، ضعيف يكتب حديثه، توفي ١٧١ هـ[١].

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٤٠٨/٢): «حديث رواه الليث أشبه». وقال الدارقطني في «العلل» (١٥١/٨): «وهموا فيه على سَعِيد، والصواب ما رواه الليث بن سعد».

□ **قلت:** وهذا مما يرجح قضية عدم اختلاط سعيد المَقْبُري رحمه الله؛ إذ لو كان كذلك لكان إلصاق الوهم به أولى من توهيم رجلين تابع كل منهما صاحبه على نفس الرواية، ومع كون عبد الله العمري ضعيف إلا أنه توبع من عبيد الله العمري والطريق إليه صحيحة، وهو من كبار أصحاب سعيد المَقْبُري كما سبق بيانه، خاصة إذا رعينا ما نقله ابن رجب عن الإمام أحمد قال: «أصح الناس حديثًا عن سعيد المَقْبُريِّ ليث بن سعد، وعبيد الله بن عمر يُقدَّم في سعيد»[٢].

---

(١) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (١٤١/٤)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٤٦٥/٢)، و«تهذيب التهذيب» للحافظ (٢٨٦/٥).

(٢) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١١٥/٢).

الحديث الثالث:

حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، قالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَجَعَلَ رَجُلٌ يَشْتُمُ أَبَا بَكْرٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ يَبْتَسِمُ. فَلَمَّا أَكْثَرَ رَدَّ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ بَعْضَ قَوْلِهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُغْضَبًا. فَلَحِقَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَتَمَنِي وَأَنْتَ تَسْمَعُ، فَلَمَّا رَدَدْتُ عَلَيْهِ قُمْتَ وَتَرَكْتَنِي؟! قَالَ: «إِنَّ الْمَلَكَ كَانَ يَرُدُّ عَلَيْهِ فَلَمَّا رَدَدْتَ عَلَيْهِ وَقَعَ الشَّيْطَانُ، وَمَا كُنْتُ لِأَجْلِسَ مَعَ الشَّيْطَانِ».

هذا الحديث يرويه سَعِيد المَقْبُري، واختلف عليه:

فرواه الليث بن سعد عنه، عن بشير بن محرر، عن سَعِيد بن المُسَيَّب[1] مرسلًا، بدون ذكر أبي هُرَيْرَةَ ﷺ.

وخالفه محمد بن عجلان، عنه، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ.

أما الوجه الأول: فأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٠٢/٢)، قال: قال لي عبد الله بن يوسف: حدثنا الليث. وأخرجه أبو

---

(١) «المُسَيَّب» بفتح الياء المشددة على المشهور، قال الإمام ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (١/١٧٠-١٧١): «المشهور فيه فتح الياء، وقيل: إن أهل العراق يفتحون ياءه وأهل المدينة يكسرونها، قال الصدفي: وذكر لنا أن سعيدًا كان يكره أن تفتح الياء من اسم أبيه.

قال القاضي عياض: وأما غير والد سعيدٍ فبفتح الياء من غير خلاف، منهم: المُسَيَّب بن رافع».

داود في «سننه» كتاب الأدب - بابٌ في الانتصار (٤/٢٧٤) -ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٩/٤٩)- قال أبو داود: حدثنا عيسى بن حماد.

كلاهما (عبد الله بن يوسف، وعيسى بن حماد) أخبرنا الليث، عن سَعِيد المَقْبُري، عن بُشَيْر بن المحرر، عن سَعِيد بن المُسَيَّب، أنه قال: «بينما رسول الله ﷺ جالس ومعه أصحابه وقع رجل بأبي بكر فآذاه، فصمت عنه... » الحديث

وأما الوجه الثاني: فأخرجه أحمد في «المسند» (١٥/٣٩٠)، والبزار في «مسنده» (١٥/١٥٧)، قال البزار: حَدَّثنا عَمْرو. وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الشهادات - باب شهادة أهل العصبية (١٠/٢٣٦)، وفي «الآداب» (١/٥٣)، قال: أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن علي المقرئ، أنبأنا أبو الحسن ابن محمد بن إسحاق، حدثنا يوسف بن يعقوب القاضي، حدثنا محمد بن أبي بكر. وأخرجه الخطيب في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٤/١٦٤)، من طريق محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِي، قال: حدثنا معاذ بن المثنى، قال: حدثنا مُسَدَّد.

أربعتهم (أحمد، وعمرو بن علي، ومحمد بن أبي بكر، ومُسَدَّد) عن يحيى بن سَعِيد.

وأخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الأدب - باب في الانتصار (٤/٢٧٤)، قال: حدثنا عبد الأعلى بن حماد، حدثنا سفيان. كلاهما (يحيى القطَّان، وسفيان بن عيينة) عن ابن عَجْلان، حدثني سَعِيد بن أبي سَعِيد، عن أبي هُرَيْرَة قال: جعل رجل يشتم أبا بكر... »

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/١٠٢): «وقال ابن عَجْلان عن سَعِيد عن أبي هُرَيْرَة عن النبي ﷺ، والأول أصح».

قال الدارقطني في «العلل» (٣/١٥٣): «والمرسل هو الصواب، ويشبه أن يكون ذلك من ابن عَجْلان، لأنه يقال: إنه كان قد اختلط عليه روايته عن سَعِيد المَقْبُري».

قلت: فلم يعرجا ولو بكلمة على قضية اختلاط المَقْبُري رحمه الله، وإنما ألصقا الوهم بمحمد بن عجلان مع كون الطريق إليه مستقيمة.

الحديث الرابع:

حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيُسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ، وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجْتَ فَسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ احْفَظْنِي مِنَ الشَّيْطَانِ**».

هذا الحديث يرويه سَعِيد المَقْبُري رحمه الله، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

- فرواه الضَّحَّاك بن عثمان عنه، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ مرفوعًا.
- ورواه محمد بن عَجْلان عنه، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، عن كعب الأحبار، من قوله.
- ورواه ابن أبي ذئب، عنه، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، عن كعب الأحبار، من قوله.

أما الوجه الأول: فأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٥٩/١)، مختصرًا. والبزار في «مسنده» (١٦٨/١٥)، كلاهما (البخاري، والبزار): حَدَّثنا عَمْرو بن علي. وأخرجه ابن ماجة في «سننه» كتاب المساجد والجماعات - باب الدعاء عند دخول المسجد (٢٥٤/١)، والنسائي في «الكبرى» كتاب عمل اليوم والليلة - ما يقول إذا دخل المسجد (٤٠/٩) -ومن طريقه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٧٧/١). وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» كتاب

الصلاة - باب السلام على النبي ﷺ (٢٣١/١)، وابن المنذر في «الأوسط» (٧٠/٣).

أربعتهم (ابن ماجة، والنسائي، وابن خزيمة، وابن المنذر) حدثنا محمد بن بَشَّار. كلاهما (عمرو بن علي، ومحمد بن بَشَّار): حَدَّثَنا أبو بكر الحنفي، قال: حَدَّثَنا الضَّحَّاك بن عثمان، قال: حَدَّثَنا المَقْبُري، عَن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، بمثله.

إلا أن البزار قال فيه: « وَإِذَا خَرَجَ فَلْيُسَلِّمْ، وَلْيَقُل: اللَّهُمَّ اعْصِمْنِي مِنَ السُّوءِ».

وأما الوجه الثاني: فأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب عمل اليوم والليلة - ما يقول إذا دخل المسجد (٤٠/٩)، قال: أخبرنا قُتَيْبَة بن سَعِيد، قال: حدثنا الليث. وابن المنذر في «الأوسط» (٧٠/٣)، قال: حدثنا يحيى بن محمد، قال: حدثنا مُسَدَّد، قال: حدثنا يحيى.

كلاهما (الليث بن سعد، ويحيى القطَّان) عن ابن عَجْلان، قال: حدثني سَعِيد بن أبي سَعِيد، عن أبي هُرَيْرَةَ، قال: «أخذ كعب بيدي وقال: احفظ مني ثنتين: إذا دخلت المسجد فسلم على النبي ﷺ وقل: اللهم افتح لي أبواب الرحمة، وإذا خرجت فسلم على النبي ﷺ، وقل: اللهم احفظني من الشيطان».

وأما الوجه الثالث: فلم أقف على من أخرجه من هذا الوجه إلا النسائي في «السنن الكبرى» كتاب عمل اليوم والليلة - ما يقول إذا دخل المسجد (٤١/٩)، قال: أخبرنا عيسى بن إبراهيم، عن ابن وهب، عن ابن أبي ذئب، عن سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ: أن رسول الله ﷺ قال: «ما طلعت الشمس ولا غربت على يوم خير من يوم الجمعة»، ثم قدم علينا كعب فقال أبو هُرَيْرَةَ: وذكر

رسول الله ﷺ ساعة في يوم الجمعة لا يوافقها مؤمن يصلي يسأل الله شيئًا إلا أعطاه.

قال كعب: صدق والذي أكرمه، وإني قائل لك اثنتين فلا تنسهما: «إذا دخلت المسجد....الحديث».

قال النسائي رحمه الله: ابن أبي ذئب أثبت عندنا من محمد بن عَجْلان ومن الضَّحَّاك بن عثمان في سَعِيد المَقْبُري، وحديثه أولى عندنا بالصواب وبالله التوفيق، وابن عَجْلان اختلطت عليه أحاديث سَعِيد المَقْبُري، ما رواه سَعِيد عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة، وسَعِيد عن أخيه عن أبي هُرَيْرَة، وغيرهما من مشايخ سَعِيد، فجعلها ابن عَجْلان كلها عن سَعِيد عن أبي هُرَيْرَة، وابن عَجْلان ثقة، والله أعلم».

□ **قلت:** فلم يشر النسائي رحمه الله إلى أي احتمال لكون الوهم فيه بسبب المَقْبُري رحمه الله، ولا أشار على ضعف الطرق إلى محمد بن عجلان أو إلى الضَّحَّاك بن عثمان؛ فإن الطرق إليهم مستقيمة ليس فيها راو ضعيف.

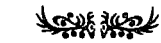

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحابته، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإنه مما يحسن في هذا الموطن أن أُدَوِّن خلاصة البحث وأهم نتائجه على ضوء ما سبق تفصيله أثناء العرض السابق، ومن ذلك:

- مصطلح الاختلاط مصطلح شائع الاستعمال على ألسنة العلماء، ولكنه لا يراد به دائما نفس المعنى الاصطلاحي المتعارف عليه من فساد عقل الراوي الفساد الذي يجعل حديثه من حيث القبول والرد متوقفًا على تمييز ما رواه قبل فساده أو بعده.

- ميدان الاختلاط الواسع وسوقه الرحب هو أحاديث الثقات، ومع ذلك فقد أدخل بعض من ألف في الاختلاط الرواة الضعفاء في كتبهم توسعًا، وليس ذلك داعيًا إلى التفصيل في قبول مروياتهم؛ فإن مثل هذا التفصيل لا يتصور في أحاديث الضعفاء، وإنما غايته أن ما رووه بعد الاختلاط أشد ضعفًا وأوهى، وعليه فإنه يجب التفريق بين من قالوا فيه من الضعفاء: (مُخَلِّط) ، ومن وسموه بـ (الاختلاط) من الثقات.

- المختلطون على أنواع متعددة فمنهم من لم يضره الاختلاط؛ لقلته أو لكونه لم يُحَدِّث بعد الاختلاط، ومنهم من أضر به لاستحكامه وتحديثه أثناء ذلك، ويظهر ذلك من كلام النقاد

وتصرفاتهم في تناول مروياته.

❑ للاختلاط علاقة وثيقة بمبحث العلل لما يُفْرزه من صور التفرد والمخالفة الناشئة من اختلاف الرواة على الشيخ لاختلاطه، والتفردُ والمخالفةُ من أهم ما يُستند إليه في الوقوف على علل الروايات.

❑ ليس مجرد ذكر الراوي في كتب الاختلاط، أو وَسْم بعض العلماء له بذلك موجبًا لثبوته في حقه والتوقف في روايته؛ فلربما لا يثبت ذلك عن قائله، أو قاله توسعًا في العبارة، أو خالف جماعة العلماء الذين اعتمدوا حديثه بلا تفصيل.

❑ من أهم الأمور التي لا يستغنى عنها لتحرر حال الراوي الموصوف بالاختلاط: مطابقة هذا الذي وصف به بتعامل النقاد مع مروياته وعباراتهم في الحكم على حديثه قبولًا أو ردًا.

❑ الإمام سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري رحمه الله من الأئمة الثقات المكثرين المجمع على توثيقهم، وما توقف أحد من النقاد - حسب بحثي- في الاحتجاج به.

❑ وما ذكر من كونه اختلط قبل وفاته بأربع سنوات فإنه مخالف لعبارات كثير من العلماء الذي دافعوا عنه، ومخالف تمامًا لتصرفات النقاد في قبول روايته بلا تفصيل، بل واعتمادها في الصحيحين حتى من غير طريق المشهورين عنه.

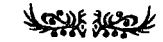

قائمة المراجع

١. القرآن الكريم.

٢. «الآداب» للبيهقي _ تحقيق/ أبي عبد الله السعيد المندوه _ مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى/ ١٤٠٨هـ _١٩٨٨م .

٣. «اختلاط الراوة الثقات ، دراسة تطبيقية على رواة الكتب الستة» رسالة جامعية للدكتور عبد الجبار سعيد ، مكتبة الرشد ، السعودية ، الطبعة الأولى/ ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

٤. «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب البغدادي، تحقيق/ عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي_ القاهرة، الطبعة الثانية/١٤١٧هـ_١٩٩٧م.

٥. «الاعتقاد» لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق/ أحمد أبو العينين، دار الفضيلة، الطبعة الأولى/١٤٢٠هـ_١٩٩٩م.

٦. «الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط» لسبط ابن العجمي، بتحقيق/ علي حسن عبد الحميد، الناشر: الوكالة العربية – الزرقاء.

٧. «الأمالي» لعبد الملك بن محمد بن بشران، تحقيق/ عادل يوسف العزازي، دار الوطن – الرياض، الطبعة الأول/ ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

٨. « الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» لابن المنذر _ تحقيق/ صغير أحمد بن محمد حنيف_ دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى/ ١٤٠٥هـ _١٩٨٥م .

٩. « الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» لابن المنذر، دار الفلاح، تحقيق/ أحمد بن سليمان بن أيوب، الطبعة الأولى/

١٤٣٠هـ_٢٠٠٩م.

١٠. «الإيمان» لابن منده _ تحقيق/ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي _ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية / ١٤٠٦هـ .

١١. « تاج العروس من جواهر القاموس» للزَّبيدي _ تحقيق / مجموعة من المحققين _ دار الهداية .

١٢. « تاريخ ابن معين برواية الدارمي » ليحيى بن معين _ تحقيق / أحمد محمد نور سيف ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى/ ١٤٠٠هـ .

١٣. « تاريخ ابن معين برواية الدوري » ليحيى بن معين _ تحقيق/أحمد محمد نور سيف _ الناشر : مركز البحث العلمي وإحياء ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى/ ١٣٩٩هـ _ ١٩٧٩م.

١٤. « تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام » للذهبي _ تحقيق/ عمر عبد السلام تدمري _ دار الكتاب العربي ، بيروت، الطبعة الأولى/ ١٤٠٧هـ _ ١٩٨٧م .

١٥. «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي _ تحقيق/ بشار عواد معروف _ دار الغرب الإسلامي .

١٦. « تاريخ دمشق» لابن عساكر _ تحقيق/ محب الدين عمر بن غرامة _ دار المعرفة ، الطبعة الأولى/ ١٤١٨هـ _ ١٩٩٨م .

١٧. « التاريخ الكبير » للبخاري _ تحقيق/ السيد هاشم الندوي _ دار الفكر .

١٨. « تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي » لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف.

١٩. « تذكرة الحفاظ » للذهبي _ تحقيق/ زكريا عميرات _ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى/ ١٤١٩هـ _ ١٩٩٨م .

٢٠. « تغليق التعليق على صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر _ تحقيق /سعيد عبد الرحمن موسى _ المكتب الإسلامي ، عمان ، الطبعة الأولى/ ١٤٠٥هـ .

٢١. « تقريب التهذيب » لابن حجر _ تحقيق/ محمد عوامة _ دار الرشيد ، سوريا ، ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م .

٢٢. « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لابن عبد البر _ تحقيق / مصطفى بن أحمد العلوى ، محمد عبد الكبير البكري _ الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٢٣. « تهذيب التهذيب » لابن حجر _ تحقيق/ _ دار الفكر ، الطبعة الأولى/ ١٤٠٤هـ _ ١٩٨٤م.

٢٤. « تهذيب الكمال » للمزي _ تحقيق/ بشار عواد معروف _ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى/ ١٤٠٠هـ _ ١٩٨٠م .

٢٥. «التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل» لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، مكتبة الرشيد – الرياض، تحقيق/ عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الطبعة الخامسة/ ١٩٩٤م.

٢٦. «الثقات» لابن حبان _ تحقيق/ السيد شرف الدين أحمد _ دار الفكر ، الطبعة الأولى/ ١٣٩٥هـ _ ١٩٧٥م .

٢٧. « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم _ تحقيق/ _ دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى/ ١٣٧١هـ _ ١٩٥٢م .

٢٨. « حاشية مسند الإمام أحمد» لأبي الحسن السِّنْدي _ تحقيق / نور الدين طالب _ إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ،

الطبعة الأولى / ١٤٢٨هـ _ ٢٠٠٨م.

٢٩. «الدعاء» للحسين بن إسماعيل المحاملي، تحقيق/ عمرو عبد المنعم، مكتبة ابن تيمية_ القاهرة، الطبعة الأولى/ ١٤١٤هـ.

٣٠. « الدعاء» للطبراني _ تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا _ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى/ ١٤١٣ .

٣١. «ديوان أَوْس بن حَجَر» تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت

٣٢. «ذكر من تكلم فيه وهو موثق» للإمام الذهبي ، تحقيق/ محمد شكور، مكتبة المنار، ١٤٠٦هـ.

٣٣. « رجال صحيح البخاري» للكلاباذي _ تحقيق/ عبد الله الليثي _ دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى/ ١٤٠٧هـ .

٣٤. «سنن ابن ماجة» لابن ماجة القزويني _ تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي _ دار الفكر ، بيروت

٣٥. « سنن أبي داود » لأبي داود السجستاني _ تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد_ دار الفكر ، بيروت .

٣٦. « سنن الترمذي» لأبي عيسى الترمذي _ تحقيق/ بشار عواد معروف

٣٧. « سنن الدارقطني» لعلي بن عمر الدارقطني _ تحقيق/ السيد عبد الله هاشم يماني المدني

٣٨. « سنن الدارمي» _ تحقيق/ حسين سليم أسد _ دار ابن حزم : بيروت ، الطبعة الأولى / ٢٠٠٠م .

٣٩. « السنن الكبرى» للبيهقي _ الناشر : مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد ، الطبعة الأولى/ ١٣٤٤هـ .

٤٠. « السنن الكبرى » للنسائي _ تحقيق/ حسن عبد المُنعم حسن شلبي _ مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٤١. «سنن النسائي = المجتبى» للنسائي _ تحقيق/ عبدالفتاح أبو غدة _ مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب الطبعة الثانية / ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م .

٤٢. « سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني » لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة، تحقيق/ موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف _ الرياض، ١٤٠٤هـ.

٤٣. «سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم» تحقيق/ زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم _ المدينة، ١٤١٤هـ.

٤٤. «سير أعلام النبلاء» للذهبي _ تحقيق/ مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط _ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة / ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م.

٤٥. «شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين بروايتهم للمختلطين والرد عليها، دراسة نظرية تطبيقية » رسالة جامعية للدكتور أكرم محمد إبراهيم نمراوي.

٤٦. « شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك» لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١هـ .

٤٧. « شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي، تحقيق/ همام سعيد، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الثانية/١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤٨. « الشريعة» للآجري _ تحقيق/ عبد الله بن عمر بن سليمان _ دار الوطن ، الرياض.

٤٩. «صحيح ابن حبان» ـ تحقيق/ شعيب الأرنؤوط ـ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى / ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٥٠. « صحيح ابن خزيمة » لمحمد بن إسحاق بن خزيمة ـ تحقيق/ محمود خليل ـ المكتب الإسلامي .

٥١. « صحيح البخاري » للبخاري ـ تحقيق/ مصطفى ديب البغا ـ دار ابن كثير ، بيروت ، الطبعة الثالثة / ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٥٢. « صحيح مسلم» ـ تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث ، بيروت .

٥٣. « الضعفاء الكبير» للعقيلي محمد بن عمرو ـ تحقيق/ عبد المعطي أمين قلعجي ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى/ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٥٤. « الضعفاء الكبير» للعقيلي محمد بن عمرو ـ تحقيق/حمدي السلفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى/١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٥. « الضعفاء والمتروكين» للنسائي ـ تحقيق/ محمود ابراهيم زايد ـ دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى/ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٥٦. «الطبقات الكبرى» لابن سعد ـ تحقيق/ إحسان عباس ـ دار صادر ، بيروت.

٥٧. «علل الحديث» لابن أبي حاتم ، تحقيق / سعد بن عبد الله آل حميِّد ـ الطبعة الأولى / ١٤٢٧ – ٢٠٠٦.

٥٨. «علل الدارقطني» لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق / محفوظ الرحمن زين الله ـ دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى / ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٥٩. « العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد- رواية عبد الله » تحقيق/ ـ

المكتب الإسلامي ، دار الخاني ، الطبعة الأولى/ ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٨م .

٦٠. « عمل اليوم والليلة » لابن السنى _ تحقيق/ كوثر البرني _ دار القبلة ، بيروت .

٦١. « عمل اليوم والليلة » للنسائي _ تحقيق/ فاروق حمادة _ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية / ١٤٠٦هـ .

٦٢. «عون المعبود شرح سنن أبي داود » لمحمد العظيم آبادي، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، الطبعة الثانية / ١٣٨٨هـ _ ١٩٦٨م.

٦٣. « فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن حجر ، دار المعرفة ، بيروت، ١٣٧٩هـ .

٦٤. «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ.

٦٥. « الفوائد» لتمام الرازي _ تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي _ مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى/ ١٤١٢هـ .

٦٦. «القاموس الفقهي لغة واصطلاحا» لسعدي أبو جيب، دار الفكر– دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٦٧. « الكامل في ضعفاء الرجال » لابن عدي _ تحقيق/ يحيى مختار غزاوي _ دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة / ١٤٠٩هـ _ ١٩٨٨م .

٦٨. «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي، المكتبة العلمية – المدينة المنورة، تحقيق: إبراهيم حمدي المدني.

٦٩. «الكواكب النَّيِّرَات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لأبي

البركات ابن الكيال، تحقيق/ عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون – بيروت، الطبعة الأولى /١٩٨١م.

٧٠. « لسان العرب» لابن منظور ، دار صادر ، بيروت، الطبعة الأولى .

٧١. « المجالسة وجواهر العلم» لأحمد بن مروان الدينوري، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى / ١٤٢٣هـ _ ٢٠٠٢م .

٧٢. «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي » للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، دار الفكر – بيروت، تحقيق/ محمد عجاج الخطيب، الطبعة الثالثة/ ١٤٠٤هـ.

٧٣. « مختار الصحاح » لمحمد بن أبي بكر الرازي _ تحقيق / محمود خاطر _ مكتبة لبنان ، بيروت ،١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

٧٤. « المختلطين » للعلائي _ تحقيق/ رفعت فوزي عبد المطلب ، علي عبد الباسط مزيد _ مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى/ ١٩٩٦م .

٧٥. «المخصص» لابي الحسن ابن سيده _ تحقيق / خليل إبراهم جفال _ دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى/ ١٤١٧هـ _ ١٩٩٦م .

٧٦. «مرويات المختلطين في الصحيحين» رسالة جامعية للدكتور/ جاسم محمد العيساوي، الناشر: مكتبة الصحابة، لطبعة الأولى/١٤٢٧هـ.

٧٧. «المستدرك على الصحيحين للحاكم ومعه تلخيص المستدرك للذهبي» تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا_ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى/ ١٤١١هـ _١٩٩٠م .

٧٨. « مسند أبي يعلى» لأبي يعلى الموصلي ، دار المأمون للتراث .

٧٩. « مسند أحمد بن حنبل » للإمام أحمد _ تحقيق/ شعيب الأرنؤوط –

عادل مرشد، وآخرين _ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى/ ١٤٢١هـ _ ٢٠٠١م .

٨٠. « مسند البزار = البحر الزخار» لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق/عادل سعد، مكتبة العلوم والحكم- المدينة، الطبعة الأولى/ ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٨١. « مسند الطيالسي» لسليمان بن داود بن الجارود_ تحقيق/ محمد بن عبد المحسن التركي _ دار هجر ، الطبعة الأولى / ١٤١٩هـ _١٩٩٩م .

٨٢. « المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي» لأحمد بن محمد الفيومي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٣. « مصنف ابن أبي شيبة » تحقيق/ محمد عوامة، دار ، القبلة .

٨٤. « مصنف عبد الرزاق» تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي _ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية/ ١٤٠٣هـ .

٨٥. «معالم التنزيل في تفسير القرآن» للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى/١٤٢٠هـ.

٨٦. «المعجم الأوسط» للطبراني _ تحقيق/ طارق بن عوض الله _ دار الحرمين ، القاهرة .

٨٧. «المعجم الصغير» للطبراني _ تحقيق/ محمد شكور محمود _ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى/ ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م.

٨٨. «المعجم الكبير» للطبراني _ تحقيق/ حمدي بن عبد المجيد السلفي _ مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، الطبعة الثانية / ١٤٠٤هـ _ ١٩٨٣م .

٨٩. «معجم المختلطين» لمحمد طلعت، دار أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٩٠. «معجم مقاييس اللغة » لأبي الحسن بن فارس _ تحقيق / عبد السلام هارون _ الناشر: دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى، القاهرة/١٣٦٦هـ.

٩١. « معرفة الثقات » للعجلي _ تحقيق/ عبد العليم عبد العظيم _ مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى/ ١٤٠٥هـ _١٩٨٥م .

٩٢. «معرفة علوم الحديث» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: السيد معظم حسين، الطبعة الثانية/ ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٩٣. «مقدمة ابن الصلاح» لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى/ ١٩٨٤م.

٩٤. « المنتقى لابن الجارود » لعبد الله بن الجارود النيسابوري _ تحقيق/ عبدالله عمر البارودي _ مؤسسة الكتاب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى/١٤٠٨هـ _١٩٨٨م .

٩٥. «منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث» لبشير علي عمر، الناشر/ وقف السلام، الطبعة الأولى/ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

٩٦. « منهج النقد في علوم الحديث » لنور الدين عتر ، دار الفكر- سوريا، الطبعة الثالثة/ ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

٩٧. « موطأ مالك، برواية: يحيى الليثي » تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي _ دار إحياء التراث العربي ، مصر.

٩٨. « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » للذهبي _ تحقيق/ علي محمد

البجاوي _ دار المعرفة.

٩٩. «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق/ عبد الله بن ضيف الله ، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة الأولى/ ١٤٢٢هـ_٢٠٠١م.

١٠٠. « النكت على كتاب ابن الصلاح » للحافظ ابن حجر العسقلاني، الناشر/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، المحقق : ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطبعة الأولى/ ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٠١. « النكت على مقدمة ابن الصلاح » لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين الزركشي، أضواء السلف – الرياض، تحقيق/ زين العابدين بن محمد، الطبعة الأولى/ ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٠٢. «نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط» لعلاء الدين علي رضا، الناشر: دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

١٠٣. « النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير _ تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ، محمود الطناحي _ المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى / ١٣٨٣هـ _ ١٩٦٣م

١٠٤. «هدي الساري مقدمة فتح الباري» للحافظ ابن حجر ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧٢٣
خطة البحث	٧٢٦
الفصل الأول	٧٢٩
المبحث الأول: تعريف الاختلاط لغة واصطلاحًا	٧٣١
الاختلاط لغة	٧٣١
الاختلاط اصطلاحًا	٧٣٣
المبحث الثاني: حكم حديث المختلط	٧٣٥
المبحث الثالث: ميدان الاختلاط، وعلاقته بعلل الحديث	٧٤٣
المبحث الرابع: أشهر المؤلفات في الاختلاط	٧٤٩
المبحث الخامس: ترجمة الإمام المَقْبُري	٧٥٣
المطلب الأول: التعريف بالإمام سعيد المَقْبُري، وذكر شيوخه وتلاميذه -	٧٥٣
المطلب الثاني: ذكر أقوال من أطلق القول فيه ولم يقيده بالاختلاط	٧٥٥

المطلب الثالث: ذكر من وسمه بالاختلاط	٧٥٦
المطلب الرابع: مناقشة أقوال الفريقين	٧٥٧
المطلب الخامس: طبقات الرواة عن سعيد المَقْبُري	٧٦٥
الفصل الثاني: القسم التطبيقي	٧٧٣
أولًا: أحاديث اختلف فيها الثقات ومع ذلك قبل النقاد الوجهين جميعًا	٧٧٥
حديث: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ فِرَاشَهُ فَلْيَنْفُضْهُ بِصَنِفَةِ ثَوْبِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»	٧٧٥
حديث: «دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارَ فِي هِرَّةٍ أَوْثَقَتْهَا»	٧٧٧
حديث: «قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: «مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ قَالَ أَتْقَاهُمْ»	٧٧٩
ثانيًا: أحاديث تفرد بها غير المشهورين من أصحاب المَقْبُري رحمه الله ومع ذلك اعتمدها البخاري ومسلم في صحيحيهما	٧٨٢
حديث: «مَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ مِنْ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ»	٧٨٢
حديث: «أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ: مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ»	٧٨٤

حديث: «أعْذَرَ اللَّهُ إلى امْرِئٍ أخَّرَ أجَلَهُ حَتَّى بَلَّغَهُ سِتِّينَ سَنَةً»	٧٨٥
ثالثًا: أحاديث اعتمدها العلماء من غير طريق المشهورين عنه	٧٨٦
حديث: «أنَّهُ لَعَنَ المُحِلَّ وَالمُحَلَّلَ لَهُ»	٧٨٨
حديث: «مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»	٧٨٨
حديث: «قَدْ أذْهَبَ اللَّهُ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الجَاهِلِيَّةِ»	٧٩٠
حديث: عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللهِ ، وَالتَّكْبِيرِ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ»	٧٩٢
رابعًا: أحاديث اختلف فيها الرواة الثقات على سعيد المَقْبُري، ولو كان ثمة اختلاط لألحقوا الوهم به دونهم	٧٩٥
حديث: «إنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ»	٧٩٥
حديث: «بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي المَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأنَاخَهُ فِي المَسْجِدِ»	٧٩٨
حديث: «إنَّ المَلَكَ كَانَ يَرُدُّ عَلَيْهِ فَلَمَا رَدَدْتَ عَلَيْهِ وَقَعَ الشَّيْطَانُ»	٨٠١
حديث: «إذَا دَخَلَ أحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلْيُسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ»	٨٠٣
الخاتمة	٨٠٧

قائمة المراجع	٨٠٩
فهرس الموضوعات	٨٢١